جامعة جرش الأهلية الخاصة
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

شواهد سيبويه الشعرية في كتاب شعراءالنصرانية في العصر الجاهلي

(دراسة نحوية)

إعداد الطالبة:
سمية إبراهيم ربيع

إشراف الدكتور
قاسم محمد الحمد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية

الفصل الدراسي الأول
٢٠٠٩م/ ٢٠١٠م

الفصل الدراسي الأول
٢٠٠٩م/ ٢٠١٠م

ناقشت هذه الرسالة وأجازتها اللجنة المؤلفة من:

١- د. قاسم محمد صالح مشرفاً رئيساً.

٢- أ.د. محمود حسني مغالسة عضواً .

٣- أ.د. محمد ربيع عضواً .

٤- أ.د. أحمد فليح عضواً .

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الإهداء

إلى أبي وأمي اللذيْن أحسنا تربيتي وعلّماني كيف أتطلــع نحــو المــستقبل بنظرةٍ ملؤها الأمل والطموح فلهما مني كل التقدير والإجلال والإكبار.

وإلى زوجي الذي وقف إلى جانبي, ومنحني الدعم للوصول إلى ما أريد.

وإلى ابني محمد الذي شغلتني هذه الرسالة عنه وقتاً طــويلاً, كنــت أشــعر خلاله بالتقصير في إيلائه الرعاية والإهتمام.

وإلى أهلي وأساتذتي, ولمن لهم فضل عليّ, إليهم جميعاً أقــدم هــذا العمــل العلمي بكل اعتزازٍ, وافتخار.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

ناقشت هذه الرسالة شواهد سيبويه الشعرية في كتاب شعراء النصرانية في الجاهلية, لمؤلفه " الأب لويس شيخو ", نظراً لتعدّدها وأهميّتها في النحو.

إنّ الذي دفعني إلى دراسة هذه الشواهد عدم وجود دراسةٍ نحويةٍ مسبقةٍ لها ، وأهمية القضايا النحوية التي تضمّنتها.

أمّا المنهج الذي اتبعته في كتابة هذه الأطروحة فقد شمل الخطوات التالية :

- **الأولى :** استخلاص الشواهد الشعرية التي وردت في كتاب سيبويه ، من كتاب شعراء النصرانية في الجاهلية , حيث شكلت قضايا نحوية خلافية بين البصريين والكوفيين.
- **الثانية :** تصنيف هذه المسائل ضمن أبوابٍ وفصولٍ نحويةٍ شملت التنازع , والنداء , والإستثناء , والتوابع , والمجرورات , والمجزومات , والأسماء المبنية , والحروف العاملة , وأسماء الأفعال , وصرف ما لا ينصرف للضرورة.
- **الثالثة :** عرض المسائل النحوية وفق نسق ثابت ، من أبواب وفصول، حيث وضعت لكل مسألة عنواناً خاصاً بها ، وذكرت تحت هذا العنوان الشاهد الشعري موضع الخلاف ثم ناقشت أراء النحويين البصريين والكوفيين التي تم عرضها مع الشواهد الإضافية الآخرى التي احتج بها كلا الطرفين في كل مسألة كما تطرقت لدراسة الأراء التي انفرد بها بعض النحاة من خارج حدود المدرستين المشار إليهما ، ووثقت جميع الأراء والشواهد

القرآنية و الشعرية من مصادرها ، وعرضت في نهاية كل مسألة لرأيي الذي توصلت إليه.

أتقدم بالشكر الجزيل لجميع أعضاء لجنة المناقشة:

* الأستاذ الدكتور: محمود مغالسة .

* الأستاذ الدكتور:محمد ربيع.

* الأستاذ الدكتور: أحمد فليح.

على ما بذلوه من جهد في مطالعتها وما سيقدمونه لي من توجيه وإرشاد خلال مناقشتها ، وأخص بالشكر " الدكتور قاسم محمد الحمد " الذي أشرف على الرسالة , وبذل جهداً كبيراً في تدقيقها , وتصويبها , وإخراجها بهذا المستوى الذي أتمنى أن يكون عند حسن ظن هذه اللجنة الكريمة، راجياً من الله العون والتوفيق والنجاح.

الباب الأول

المنصوبات

ويتألف من أربعة فصول :

-الفصل الأول : التنازع" أيُّ العاملين هو الأولى بالعمل؟

-الفصل الثاني : "النداء" جواز دخول حرف النداء على الجملة الإسمية على تقدير حرف المنادى.

-الفصل الثالث : "الاستثناء" نصب الاستثناء المنقطع في لغة الحجاز ورفعة على لغة تميم .

-الفصل الرابع : جواز ترخيم المنادى المضاف.

الفصل الأول

مسألة التنازع:(أيُّ العاملين هو الأولى بالتنازع)؟

تناقش هذه المسألة جواز تنازع عاملين على معمول واحد .

الشاهد قول إمرئ القيس:

فَلَو أنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنْ المَالِ [١]

- ذهب البصريون إلى أنّ إعمال الفعل الثاني " أطلب " أولى بالعمل , ولكنهم لم يضعوا هذا الشاهد ضمن باب التنازع ، بينما ذهب الكوفيون إلى أن إعمال الفعل الأول " كفاني " أولى بالعمل ، وعدّوه شاهداً لهذه المسألة , حيث أدخلوها في باب التنازع.[٢]

- ذكر سيبويه:[٣] بأن الشاعر رفع كلمة "قليل " على أنها فاعل " كفاني ", لأنه لم يجعل " القليل " مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل " القليل" كافيا ، ولو لم يرد ذلك ، ونصب "قليلاً " لفسد المعنى.

- وافق المبرد[٤] سيبويه على إعمال الفعل الثاني في باب التنازع ولم يصنف هذه المسألة كذلك في باب التنازع , لأن المطلوب في الحقيقة هو الملك , كما ذكر سيبويه.

---

(١) ديوان إمرئ القيس , دار صادر , بيروت – لبنان ,ص١٤٥ , وكذلك الأب لويس شيخو– شعراء النصرانية في الجاهلية، الناشر مكتبة الآداب، ميدان الأوبرا، ص٦٠.

(٢) الأنباري– الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق حسن حمد، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨، المسألة رقم ١٣– ص٨٧.

(٣) سيبويه– الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج١، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣، ص ٧٩.

(٤) المبرد– المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج٤، ص ٧٦.

– خالف أبو علي الفارسي[1] سيبويه فأعمال الفعل الأول " كفاني " في كتابه الإيضاح"، حيث اكتفى بذكر البيت المذكور لامرئ القيس ضمن باب التنازع.

– أما العكبري[2] فقد ذكر هذا الشاهد ، فقال : إنّ النصب فيه يفسد المعنى ، وذلك أن غرضه تعظيم شأنه ، وأنه لو كان يسعى لأمر ناقص لكان يكفيه القليل من المال ، ولو نصب لانعكس هذا المعنى حيث قال بعده:

ولكنَّما أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَ قَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ امْثَالِي[3]

– وذهب ابن فلاح اليمني[4] إلى أن أبا علي الفارسي قد أحتج بهذا الشاهد في كتاب "الإيضاح العضدي " لمذهب الكوفيين على إعمال الأول اختياراً ، وذكر ابن فلاح بأن قول أبي علي الفارسي يستقيم إذا جُعلتْ الواو للحال لا للعطف ، لأنها إذا كانت للحال استقام توجُّه الفعلين إلى " قليـل "، ولا يلزم منه تناقض لأن الحال غير داخلة في الجواب ، أي في جواب " لو " فلا يلزم ثبوت الطلب، إذا المعنى :" كفاني قليل من المال " في حال كوني غير طالب له ، وأما إذا كانت واو العطف على جواب " لو " فأنه يؤدي إلى التناقض لأن التقدير يكون حينئذ:" لو ثبت كون سعيي لأدنـى معيـشة لكفاني قليل من المال "، وثبوت كون السعي لأدنى معيشة وكفاية قليل من المـال منتفيـيْن لأنهمـا مثبتان في سياق " لو "، فلو عطف "ولم أطلب "على " كفاني " لوجب أن يكون " ولم أطلب " مثبتـا غير منفيّ و لكنه جاء نفياً فحدث التناقض ، فلا يعطف فعل منفي على فعل مثبت.

---

(١) أبو علي الفارسي– الإيضاح، تحقيق كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٩٦، ص١٠٤.

(٢) العكبري– التبيين، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦، مسألة رقم "٣٤"، ص٢٥٧.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٥٨.

(٤) ابن فلاح اليمني– المغني في النحو، تحقيق عبد الرزاق السعدي، ج٢، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٩٩، ط١، ص٢٣٩ – ٢٤٠.

وذهب ابن فلاح إلى أنّ الاعتراض على التمسك بواو الحال على وجهين:

- أحدهما: أن واو العطف أكثر وأغلب , والأعم الأغلب أرجح من الأقل المرجوح.

- والثاني: أن سياق الكلام فيما بعد , يدل على أنه يطلب الملك لا القليل من المال، لأنه قال بعده:

وَلكِنّما أسْعَى لِمُجدٍ مُؤثّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤثّلَ أمْثَالِي

- ذكر الرضي الأستراباذي[1] بأن ابن الحاجب قد أشار في " الكافية النحوية " إلى أن هذه المسألة ليست من التنازع , وذلك لفساد المعنى , وأضاف الرضي: هذا جواب على استدلال الكوفيين بهذا البيت في كون إعمال الأول هو المختار، وذلك بأنهم قالوا:" الشاعر فصيح "، وقد أعمل الأول بلا ضرورة ، إذ لو أعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن , ولم يلزمه محذور ، إذْ كان الفاعل مضمرا في " كفاني " فاختار الشاعر إعمال الأول مع أنه قد لزمه شيء مختار بالاتفاق ، وهو حذف المفعول من الثاني ، وفيه دليل على أنّ إعمال الأول مختار عند الفصحاء ، إذ العاقل لا يختار أحد الأمرين مع لزوم المشقة وهو مكروه له في ذلك الأمر دون الأمر الآخر , إلا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الآخر.

- وردّه البصريون لأن هذا الاستدلال إنما يصح إذا كان هذا البيت من باب التنازع ولكنه ليس منه لفساد المعنى.

فإن قال الكوفيون : إن التناقض إنما جاء لجعلك الواو في :" ولم أطلب " للعطف ، ونحن نقول أن الواو للحال.

(١) الرضى الأستراباذي- شرح الرضي على الكافية، ج١، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس بن غازي، ط٢، ١٩٩٦، ص ٢١١-٢١٣.

فالجواب ، أنك إنما تكون مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح ، والحال المرجوح ، إذ واو العطف أكثر من واو الحال ، والاستشهاد ينبغي أن يكون بالراجح ، أو بما هو نص في المقصود ، لا بما يحتمله غيره على السواء ، فكيف إذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا.

فإن قلت : فإلى أيّ شيءٍ توجّه قوله : ولم أطلب إذا لم يكن موجها إلى قليل ؟ قلنا : إلى المجد المحذوف المدلول عليه في البيت الثاني:

ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

والمعنى : لو كان سَعْيي لتحصيل أقل ما يعاش به ، لكنت أكتفي بذلك ، لأنه قد حصل لي ما أريد فلم أطلب المجد.

- ذهب ابن هشام الأنصاري[1] إلى بطلان قول الكوفيين ، بأن البيت المذكور يستشهد به ضمن باب التنازع ، بزعمهم أنه حجة على رجحان اختيار إعمال الفعل الأول ، لأن الشاعر فصيح. والصواب في ذلك أنه ليس من التنازع في شيء ، لاختلاف مطلوبيّ العاملين , حيث أن الفعل " كفاني " طالب للقليل من المال ، والواقع أن امرأ القيس يطلب الملك ، ولا يطلب المال ، وقد ثبت ذلك في البيت الثاني السابق ذكره , حيث نُفِيَ بذلك سعيه في طلب القليل من المال.

- وقد استشهد الإمام السيوطي[2] بهذا البيت على عدم وجود تنازع فيه ، خلافا لمن جعله من باب التنازع ، فقال : والأصح أن لا تنازع في قول امرئ القيس ، بدليل حذف المنصوب من

---

(١) ابن هشام الأنصاري- مغنى البيب، تحقيق مازن المبارك وشريكه، منشورات دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص ٦٦٠-٦٦١.
(٢) السيوطي- همع الهوامع، تحقيق عبد العال مكرم، ج٥، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٩، ص١٤٤.

من الثاني الملغى ، أي " أطلبه " بل هو فعل لازم لا مفعول له ، بمعنى :" كفاني قليــل ، ولــم أسع "، لما تقدم في صدر البيت :" فلو أن ما أسعى ".

- وذهب الأشموني[1] في هذه المسألة مذهب سيبويه حيث ، قال : إنّ الثاني لم يطلب " قليلا "، ولو طلبه لفسد المعنى ، إذ المراد : لو أن ما أسعى إليه هو أدنى معيشة لكفاني قليل من المال ولــم أطلب الملك ، وهو في الواقع ، يطلب الملك وليس المال ، الذي يحققه في أدنى معيشة.

- ذكره عبد القادر البغدادي[2] وقال : بأنه ليس من التنازع ، وذكر أراء بعض النحاة في ذلك كابن الحاجب ، وابن هشام ، وغيرهم ، واستنكر على بعضهم وضعه شاهدا على التنازع فــي جواز إعمال الأول.

- وعقب الأنباري[3] على أقوال الكوفيين فقال :

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى ويتمثــل فــي النقل والقياس ، حيث أعملوا الفعل الأول " كفاني " ولو أعملوا الثاني " ولم أطلب " لنصب "قليلاً" فذلك لم يَرْوِهِ أحد.

وأما جواب الأنباري على قول الكوفيين ، فإن إعمال الأول كان مراعاة للمعنى لأنــه لــو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضاً من وجهين:

---

(١) الأشموني- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق حسن حمد، ج١،، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص٤٥١.

(٢) عبد القادر البغدادي- خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتب، ط٢، ج١، ١٩٧٩، ٥٥-٣٢٧. ص٨٧- ٩٤.

(٣) الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف, تحقيق حسن حمد, ج١, دار الكتب العلمية, بيروت, ط١, ١٩٩٨, المسألة رقم "١٣", ص٨٧- ٩٤.

– احدهما : يكون التقدير فيه " كفاني قليلٌ و لم اطلب قليلاً ", وهذا متناقض لأنه يخبر تــارةً بأن سعيه ليس لأدنى معيشة و تارةً يخبر أنه يطلب القليل و ذلك متناقض.

– والثاني : أنه قال في البيت الذي بعده :

ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

وهذا استدراك على عدم طلبه للمال وانما كان يطلب " الملك ".

– أميل في هذه المسألة إلى أنّ الاسم " قليل " مرتبط من حيث العلاقة التركيبية في " الــنظم " بالفعل الأول " كفاني ", فالنظم التركيبي المرتبط ب" كفاني " يذهب الى القول :" فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني قليلٌ من المال ", وهو نظم مستقيم المعنى و الدلالة.

لكنّ النظم لو كان مرتبطاً بالفعل الثاني المنفي " ولم أطلب " لكانت الدلالة العلائقية لذلك الفعل متناقضة في المعنى ، لأن النظم التركيبي يكون " فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة لم أطلــب قليلاً من المال " و الواقع يذهب " إلى أن من يسعَ لأدنى معيشة يطلبْ قليلاً من المال ", ف " لو " هي أداة الشرط و " أسعى " هو فعل الشرط ، و " كفاني " هو فعل جواب الشرط.

ويمكن القول أنّ "نفي "الفعل الثاني هو الذي أخرجه من باب العطف على الفعــل الأول "المثبت ", وأخرجه من باب التنازع على مذهب البصريين.

ولهذا يتبيّن أن الشاعر كان يضمر مفعولاً للفعل " ولم اطلب " والتقدير :" ولم أطلب الملك" وذلك واضح في البيت الثاني , وهذا يبين أن المسألة ليست من باب التنازع لمــا ذكــرت مــن العلاقات التركيبية في باب النظم.

الفصل الثاني

مسألة النداء

(جواز دخول حرف النداء على الجملة الإسمية على تقدير حذف المنادى)

تناقش هذه المسألة جواز حذف المنادى إذا وليَ حرف النداء جملة طلبية " تفيد الأمـــر" أو جملة خبرية.

الشاهد قول النابغة الذبياني :

يا لَعنَةَ اللهِ والأقوَامِ كُلِّهِمُ   والصالحينَ على سمعانَ من جارِ[١]

- يقول البصريون إن المنادى قد يكون محذوفا إذا ولى حــرف النــداء جملــة خبريــة , واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر في الشاهد المذكور أعلاه ، حيث دخلت " يا " النداء على جملــة أسمية بتقدير منادى " يا هؤلاء لعنة الله على سمعان " لولا تقدير منادى " يا هؤلاء " لكانــت اليــاء للتنبيه وليس للنداء.

- ويقول الكوفيون إن المنادى إنما يقدر محذوفا إذا ولى حرف النداء فعل أمر[٢].

- ذكر سيبويه[٣] هذا الشاهد حيث قال: يقول أبو عمرو: يا ويل لك ويا ويح لك كأنه نبّــه إنساناً ثم جعل الويل له.

---

[١] ديوان النابغة الذبياني , تحقيق علي الهروط , ١٩٩٢ , ص١, وكذلك سيبويه- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٢، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣، ص ٢١٩.

[٢] الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف, تحقيق حسن حمد, ج١, دار الكتب العلمية, بيروت, ط١, ١٩٩٨, المسألة رقم "١٤", ص١١٥.

[٣] سيبويه- الكتاب, ج٢, ص٢١٩- ٢٢٠.

- ذهب الأعلم الشنتمري[1] إلى أن " لعنةَ الله " ليست منادى ؛ لأن المنادى المضاف يكون منصوباً وليس مرفوعاً وهو يرفع " اللعنة " على الإبتداء ، فحذف المنادى وقدّره : يا قوم لعنةُ الله على سمعان من جار.

- قال ابن يعيش[2] إنّ هذا الشاهد قد يحذف فيه المنادى فيقال :" يا بؤسٌ لزيد " بمعنى "يا قومُ البؤسُ لزيد "، وفي التنزيل :

(أَلاَّ يَسْجُدُوا) [3].

فقال :" إِعلَمْ أنهم كما حذفوا حرف النداء لدلالة المنادى عليه ، كذلك فقد يحذفون المنادى لدلالة حرف النداء عليه فمن ذلك قولهم :" يا بؤسٌ لزيد ", والمراد :" يا قومُ بؤسٌ لزيد " ف" بؤسٌ " مرفوع بالابتداء , والجار والمجرور خبره ، وساغ الابتداء به وهو نكرة ، لأنه دعاء ، ومثله قولهم :" يا ويلٌ لزيد " و " يا ويحٌ لك " فيما حكاه أبو عمرو ابن العلاء ، وكأنه نبّه إنسانا ثم جعل الويل له ، وليس كقوله :" يا بؤسَ للحرب " والتقدير:" يا قومُ بؤسٌ للحرب "، لأنّ هناك مدعواً لذلك نصبه إذ كان مضافا والمراد :" يا بؤسَ الحربِ " واللام دخلت زائدة مؤكدة لمعنى الإضافة على حدّ زيادتها في " لا أبا لك " ولا تزاد هذه اللام إلا في هذين الموضعين ، ويجوز أن يكون " يا " هنا تنبيهاً للنداء.

وأما الشاهد في المسألة : فيحتمل الوجهين المذكورين , وهو أن يكون إمّا منادى محذوف والمراد :" يا قوم أو يا هؤلاء لعنة الله على سمعان "، أو أن تكون " الياء " لمجرد التنبيه ، كأنه نبه الحاضرين على سبيل الاستعطاف لاستماع دعائه.

---

(١) الأعلم الشنتمري- تحصيل عين الذهب، تحقيق زهير سلطان،دارالشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٢، ص٣١٦.

(٢) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٢، عالم الكتب، بيروت، ص ٢٤.

(٣) سورة النمل, آية٢٥.

قال سيبويه : ف" الياء " تكون لغير " اللعنة " ولو أرادها ل " اللعنة " لكانت منصوبة لأن المنادى مضاف منصوب ، نحو :" يا لعنةَ اللهِ على سمعان " و " اللعنة " في الشاهد مرفوعة ، يشير إلى أن المنادى محذوف وهو " غير اللعنة ".

قرأ الكسائي قوله تعالى:

(ألاَّ يَسْجُدُوا)

" ألا " مخففة بدون تشديد، وقرأها الباقون بالتشديد، فمن خفف جعلها تنبيها و "يا" نداء والتقدير "ألا يا هؤلاء اسجدوا لله" ويجوز أن يكون "يا" تنبيها فلا يكون فيها منادى، حيث جمع بين تنبيهين للتوكيد.

- استشهد به الرّماني(1) على تقدير حذف المنادى، والمعنى:" يا قومُ، لعنةُ الله على سمعان ".

- استشهد به السيوطي(2) في شرحة لشواهد المغنى، على حذف المنادى، فيكون المراد: "يا قومُ أو يا هؤلاءِ لعنةُ اللهِ على سمعان "، أو: أن يكون لمجرد التنبيه، كأنه نبه الحاضرين على سبيل الاستعطاف لاستماع دعائه، و"لعنة الله" رفع على الابتداء و"على سمعان" الخبر، مؤكداً رأي سيبويه.

(١) الرماني- كتاب معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح شبلي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط٢، ١٩٨٦، ص٩٣.

(٢) السيوطي- شرح شواهد المعنى، تعليق أحمد ظافر كوجان، دار مكتبة الحياة، بيروت، ج٢،ص٧٩٧.

- استشهد به البغدادي(١) في " الخزانة " مشيراً إلى ما ذهب إليه الكوفيون في مجيئها بعد الجملة الطلبية التي تفيد الأمر و التّمنّي و الدعاء. كما أشار إلى ما ذهب إليه البصريون في ورودها بمعنى التنبيه.

- ذكره الأنباري(٢) في المسألة الرابعة عشرة ، حيث قال : إن ما ذهب إليه الكوفيون على تقدير المنادى محذوفاً ، إذا ولى حرف النداء فعل أمر، ليس صحيحاً ، لأنه لا فرق بين الفعل الأمري والخبري في امتناع مجيء كل واحد منهما بعد حرف النداء ، إلا بتقدير منادى محذوف ، مستشهداً لذلك بالشاهد نفسه و بغيره من الشواهد الشعرية الأخرى.

فأراد بقوله في الشاهد المذكور:" يا هؤلاءِ لعنةُ اللهِ على سمعان "، وقال الآخر:

يا لَعْنَ اللهُ بَنِي السَعْلاتِ   عَمْرَو بنُ مَيْمُون شِرَارَ النَاتِ(٣)

و التقدير : كما في تقدير البيت السابق، وأراد بقول النات : الناس، في لغة بعض العرب، وقال الآخر:

يا قَاتَلَ اللهَ صِبْيَاناً تَجِيءُ بِهِم   أَمَ الهُنَيْبِرِ مِنْ زِنْدٍ لَهَا وَارَي(٤)

والتقدير : كما في الأبيات السابقة، وذلك دليل على أنه لا فرق بين الجملة الأمرية والخبرية في مجيء المنادى محذوفاً بعد " ياء " النداء قبلهما.

وأضاف :" والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنا أجمعنا على أن الجمل لا تنادى، وأجمعنا على أن " نعم الرجل " جملة، وإن وقع الخلاف في " نعم " هل هي أسم أو فعل، وإذا امتنع

---

(١) البغدادي- خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، ج١، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط١، ١٩٨٣، ص ١٩٧.

(٢) الانباري- الانصاف في مسائل الخلاف، تحقيق حسن حمد، ج١، دار الكتب العلمية ،بيروت ، ط١، ١٩٩٨, المسألة رقم "١٤"، ص١١٥-١١٨.

(٣) المصدر نفسه , ص١١٦

(٤) المصدر نفسه , ص١١٧

للإجماع قلنا:" يا زيد منطلق "، وكذلك يجب أن يمتنع " يا نعم الرجل " إلا على تقـدير حـذف المنادى على ما بينا ".

– أختلف البصريون والكوفيون حول هذه المسألة، حيث ذهب الكوفيون إلـى جـواز حذف المنادى إذا ولى حرف النداء جملة فعلية طلبية ،" فعل أمر أو تمنٍّ أو دعاء "، وقد جـوز رأيهم عبد القادر البغدادي ، بينما ذهب البصريون إلى جواز حذف المنادى إذا وليَ أداة النـداء جملة خبرية قُدرت بـ" يا هؤلاء "، و" يا قوم "، وذهب إلى ذلك سيبويه ، وتبعه البـصريون ، كما تأوّلها سيبويه بمعنى التنبيه.

– أميل في هذه المسألة إلى أن " الياء " هنا تفيد التنبيه والاستفتاح بالكلام سواء فـي ذلك مجيئها بعد جملة طلبية ، كما ذهب إليه الكوفيون أو خبريـة وطلبيـة كمـا ذهـب إليـه البصريون، ويمكن تأولها على النحو التالي:

ألا لَعْنَةُ اللهِ والأقْوامِ كُلِّهِمُ　　　والصّالحينَ على سمعانَ مِنْ جارِ

ولكن البيت ينكسر في الوزن ولذلك اضطر الشاعر إلى استخدام " الياء " بدلاً مـن " ألا " الاستفتاحية التي يفتتح بها الكلام ، وتفيد معنى التنبيه الذي ذهب إليـه سـيبويه ، أمـا إذا وردت بعد " ألا " الإستفتاحية فإنها تكون مؤكدة زائدة جاء بها الشاعر لضرورة الوزن.

الفصل الثالث

مسألة الاستثناء (نصب الاستثناء المنقطع في لغة الحجاز ورفعه على البدل في لغة تميم)

تناقش هذه المسألة الاستثناء المنقطع حيث قد يكون منصوباً اختياراً أو وجوباً لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه.

الشاهد قول النابغة الذبياني:

يا دارَ مَيَّةَ بالْعَلياء فالسَّنَدِ   أَقوَتْ وَطَالَ عَليَها سَالِفُ الأمَدِ[1]

وَقَفْتُ فيها أُصَيْلاناً أُسائلُها   عَيَّتْ جَوابًا وما بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

إلا الأُوارِيَّ لأَياً ما أُبيّنُها   والنُّوْيُ كالْحوْضِ بالمَظْلومَةِ الْجَلَدِ

حيث تنصب كلمة " الأواريّ " على الاستثناء المنقطع لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه في لغة أهل الحجاز , وترفع على البدل في لغة تميم.

– ذكر سيبويه[2]أنه إذا كان المستثنى ليس من نوع المستثنى منه ، يختار النصب على لغة أهل الحجاز , خلافا لما يقول به بنو تميم ، وهو الرفع ، حيث قال: هذا باب يختار فيه النصب ، لأن الآخر ليس من النوع الأول وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك :" ما في الدرا أحد إلا حماراً "، جاؤوا به على معنى :" ولكن حمارا " وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه, فحمل على معنى :" ولكنّ ", وأمّا بنو تميم فيقولون :" لا أحد فيها إلا حمارٌ"، أرادوا:" ليس فيها

---

[1] ديوان النابغة الذبياني , تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم , دار المعارف , مصر , ص١٤ ,١٥, وكذلك الأب لويس شيخو – شعراء النصرانية في الجاهلية , الناشر مكتبة الآداب , ميدان الأوبرا , ص٦٤٤.

[2] سيبويه– الكتاب, تحقيق عبد السلام هارون, ج٢, عالم الكتب, بيروت, ص٣١٩– ٣٢٣.

إلا حمار" ولكنه ذكر " أحدا " توكيدا. وانشدت بنو تميم قول الشاعر في الشاهد المذكور على الرفع بعد " إلا ".

وأهل الحجاز ينصبون "الأواريَّ" على الاستثناء المنقطع، لأنها من غير جنس " الأحدين " أما بنو تميم فيرفعون "الأواريّ" على البدل والتقدير:" ما بالربع أحدٌ إلا الأواريُّ ".

ومثل ذلك قول عامر بن الحارث :

وبَلْدَةٍ ليست بها أنِيسُ   إلاَّ اليَعافيرُ وإلا العِيسُ

- وذهب المبرّد[1] إلى ما ذهب إليه سيبويه في هذه المسألة حيث قال: هذا باب ما يقع فيه الاستثناء من غير نوع المذكور قبله، وذلك قولك:" ما جاءني أحد إلا حماراً ", فوجْه هذا هو النصب، وذلك لأن الثاني ليس من نوع الأول، فيبدل منه، لذلك تنصبه على الاستثناء على معنى " ولكن "، ومن ذلك قول الله تعالى:

(وَمَا لأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَى، إلاَّ ابْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَى) [2]

أي :" ولكنّ ابتغاء وجه ربه الأعلى ", وأضاف قول عامر بن الحارث الذي سبق ذكره، والوجه النصب وهو إنشادُ أكثرِ الناس.

- وذهب ابنُ جنّى[3] إلى أنّ الاستثناء بـ " إلا " إذا كان من موجب فالمستثنى يكون منصوبا في جميع حالاته، أما إذا كان ما قبل " إلا " غير موجب فإن ما بعد " إلا " إما أن يكون بدلا مما قبله أو يكون منصوبا على الأصل " الاستثناء ".

---

(١) المبرد- المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عُضيمة , عالم الكتب , بيروت , ج٤، ص ٤١٢-٤١٨.

(٢) سورة الليل, آية ١٩-٢٠.

(٣) ابن جني- اللمع في العربية , تحقيق فائز فارس , دار الأمل للنشر , إربد-الأردن , ١٩٩٠, ص٣٨.

حيث قال : فإذا استثنينا "إلا" من موجب فانصِبْ المستثنى على كل حال، تقول:" قام القوم إلا زيداً "، " ورأيتهم إلا زيداً "، " ومررت بهم إلا زيداً "، فإن كان ما قبلها غير موجب أبدلت ما بعدها منه، تقول:" ما قام أحدٌ إلا زيدٌ "، " ما رأيت أحداً إلا زيداً "، " وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ"، ويجوز النصب على أصل الاستثناء، فتقول:" ما قام أحدٌ إلا زيداً "، فإن كان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها فالنصب هو الباب على كل حال. تقول:" ما بالدار أحد إلا حماراً "، و" مامررت بأحد إلا حماراً"، وذكر كذلك الشاهد المذكور.

فنصب " الأواريَّ " لما ذكرنا، وقد يجوز البدل، وإن لم يكن الثاني من جنس الأول فنقول:" ما بالدار أحد إلا حمارٌ" وذلك في لغة بني تميم فينشدون الشاهد :" إلا الأواريُّ " بالرفع.

– وذهب عبد القاهر الجرجاني(1) إلى أن الاختيار في الاستثناء المنقطع النصب، حيث قال: الاستثناء المنقطع: أن لا يكون المستثني من جنس المستثنى منه، وذلك نحو:" ما جاءني أحد إلا حماراً "، فالاختيار فيه النصب، وإن كان الكلام غير موجب، وإذا نصبت كان استثناءَ مُخَرّجاً من جنس ما قبله، وقد يخرج الشيء مما لا يجانسه إذا شاركه في الفعل، ومنهم من يرفع فيقول:" ما جاءني أحد إلا حمارٌ "، كأنه يغلب اسم الآدميين على غيرهم فيصير الحمار داخلا تحت " أحد " فيبدله منه، وذكر كذلك قول عامر بن الحارث. وقول النابغة:" وما بالربع من أحد إلا الأواريُّ ".

---

(1) عبد القاهر الجرجاني– المقتصد في شرح الإيضاح، المجلد٢، تحقيق كاظم بحر المرجان، ص٧١٩-٧٢١.

إنما نصب لأن " أواري " ليس من جنس " أحد " وهي أبعد من اليعافير والحمار، لأن اليعافير حيوان كالآدميين فهناك أدنى مشابهة وليس " الأواري " بحيوان، ومن ذلك قوله تعالى:

(لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ)[1].

أي : لا إنسان معصوم من أمر الله إلا الإنسان الذي هو داخل في رحمة الله.

- ويرى ابن يعيش[2] أن الاستثناء المنقطع لا يكون إلا منصوباً على لغة أهل الحجاز، وهي اللغة الفصيحة ، وأمّا بنو تميم فإنهم يجيزون فيه الرفع على البدليّه ، حيث قال:" وهذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشيء مما هو من جنسه ".

والاستثناء عنده على ضربين:

أحدهما : النصب فيه مختار، والآخر : النصب فيه واجب ، أما النصب فعلى أصل الباب ، ومن الاستثناء المنصوب قوله تعالى :

(مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنّ)[3].

وقوله تعالى :

(وَمَا لأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَى، إِلاَّ ابْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَى)

وذكر كذلك قول عامر بن الحارث ، و قول النابغة: حيث ينشد برفع " الأواري " ونصبها ، فمن رفع جعلها بدلا من " أحد " ولكن الوجه النصب وعليه أكثر الناس.

---

(١) سورة هود, آية ٤٣.

(٢) ابن يعيش- شرح المفصل، المجلد ١،ج٢، عالم الكتب، بيروت، ص ٧٩-٨١.

(٣) سورة النساء , آية ١٥٧.

- وقد عدّ ابنُ هشام[1] إمكانية تسليط العامل على المستثنى أساسا في الاستثناء المنقطع, وهو واجب النصب عند أغلب النحويين.

- وذكر ابن عقيل[2] وجوب نصب الاستثناء المنقطع عند جمهور العرب، وجواز إتباع المنقطع على البدل عند بني تميم، فقال في شرحه على ألفية ابن مالك:" وإن كان الاستثناء منقطعا تعين النصب عند جمهور العرب، فنقول:" ما قام القوم إلا حماراً " ولا يجوز الاتباع على البدل ، وأجازه بنو تميم".

- وذكر السيوطي[3] في همع الهوامع :" الإستثناء المنقطع يقدّر عن البصريين بـ" لكنّ " المشددة ، لأنه في حكم جملة منفصلة عن الأولى كقولك:" ما في الدار أحد إلا حماراً " في تقديره:" لكنّ حماراً فيها ", على أنه استدراك خالف فيه الكلام الذي جاء بعد " لكنّ " المشددة ذلك الكلام الذي جاء قبلها، غير أنهم اتسعوا فأجْرَوا " إلا " مجرى " لكنّ ".

أمّا الكوفيون فيقدرونه على " سوى " نحو :" ما في الدار آحدٌ سوى حمارٍ ".

- هذه المسألة جاءت على لغتين مختلفتين لقبيلتين عربيتين هما الحجاز وتميم , فالحجازيون الذين تكاد تكون لغتهم لغة القرآن الكريم في غالبيتها العظمى , وهم ينصبون الإستثناء المنقطع دائماً , لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه , وقد اقترب من ذلك البصريون فتأولوا مجيء ما بعد " إلا " كأنها جملة استُدْرِكَت ب" لكن " فنصبت ما بعدها لأنه مخالف لما قبلها.

(١) ابن هشام- أوضح المسالك، المجلد٢، دار الفكر، بيروت، ص٢٦١-٢٦٤.

(٢) ابن عقيل- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المجلد١، ج٢، ص٢١٥.

(٣) السيوطي- همع الهوامع، تحقيق عبد العال مكرم، ج٣، ص ٢٤٩-٢٥٠.

أما بنو تميم فقد ذهبوا إلى تطبيق القاعدة النحوية التي تقول بأن المستثنى المسبوق بنفي يكون بدلاً من المستثنى منه , في حالتي كون المستثنى من جنس المستثنى منه , أو من غير جنسه.

وذهب الكوفيون مذهباً رابعاً قدروا فيه " إلا " ب" سوى " في حالة الإستثناء المنقطع , فقالوا :" ما جاء القوم سوى حمارِهم ", على إعتبار أن المستثنى مجرور بالإضافة لِ" سوى ".

وأنا أميل إلى الأخذ بلغة أهل الحجاز , لأنها لغة القرآن الكريم , وهي اللغة الفصيحة التي يقول فيها جمهور النحاة.

الفصل الرابع

مسألة جواز ترخيم المنادى المضاف.

تناقش هذه المسألة جواز ترخيم الإسم المضاف للمنادى.

الشاهد قول زهير :

خُذُوا حَظَّكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ واذكُرُوا أواصِرَنا والرِّحْمُ بالغَيْبِ تُذكَرُ(١)

وقول الأسود بن يعفر:

أَوْدَى ابن جُلْهُمَ عَبّادٌ بِصر متِه أنّ ابن جُلْهُمَ أمْسَى حَيّةَ الوادِي(٢)

- ذهب البصريون إلى أن ترخيم المنادى المضاف غير جائز، بينما ذهب الكوفيون إلـــى جواز ترخيمه ، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه، نحو قولك:" يا آلَ عامِ " في " يا آل عامِرَ ", و" يا آل مالِ " في " يا آل مالِكَ "، وغيرها(٣).

- ذكر سيبويه(٤) هذين الشاهدين في باب ما رخمت الشعراء في غيـــر النـــداء اضـــطراراً لأغراض الوزن فالشاهد الأول: ترخيم " عكرمة " وتركه على لفظه، ويحتمل أن تقدر فتحته فتحة إعراب على أنه علم مؤنث ممنوع من الصرف باعتبار القبيلة، وأما الشاهد الثاني فهـــو تـــرخيم

---

(١) ديوان زهير , شرحه عمر فاروق الطباع ,دار القلم , بيروت – لبنان , ص٣١, وكذلك سيبويه– الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٢، دار الجيل، بيروت، ط١، ص ٢٧١.

(٢) المصدر نفسه , ص٢٧٢.

(٣) الأنباري– الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق حسن حمد، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٩٩٨، ص ٣٢٣.

(٤) سيبويه– الكتاب ,ج٢, ص٢٧١-٢٧٢.

"جُلْهُم " وتركه على لفظه مفتوحاً كما كان قبل الترخيم، وهذا يؤيد مذهب سيبويه في حمل المرخّم في غير المنادى ضرورة على ما يحمل عليه المرخم المنادى، وأن " جُلْهُمَ " مرخم " جُلهُمَة ".

– ذكر البغدادي(١) : أن الكوفيين أجازوا ترخيم المضاف ، ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني، والأصل:" ياآل عكرمة " في البيت الأول، وقال الكوفيون : المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، فجاز ترخيمه كالمفرد، ومنع البصريون هذا الترخيم، وقالوا: لا حجة في هذا البيت وأمثاله، لأنه محمول على الضرورة، والترخيم ضرورة جائز في غير النداء أيضا، كقوله: في الشاهد الثاني: وأراد " جلهمة ".

– أمّا الأنباري(٢) فقد ذكرهما في المسألة الثامنة والأربعين ،" مسألة هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه ؟", حيث ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه ، نحو قولك:" يا آل عامِ " في " يا آل عامرَ "، " ويا آل مالِ " في " يا آل مالِكَ "، وذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين: فإنّ ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة لهم فيه، لأنه محمول عندنا على أن حذف التاء"عِكْرِمةَ" و "جُلهُمَةَ" لضرورة الشعر، والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر في غير النداء، كما في الشاهدين المذكورين، فحذف " التاء " في " جلهمة " لضرورة الشعر.

---

(١) البغدادي– خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ص ٣٢٩.

(٢) الأنباري– الأنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق حسن حمد، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨،المسألة رقم "٤٨"، ص ٣٢٣و٣٢٧.

فالترخيم في غير النداء للضرورة مما لا خلاف في جوازه ، والشواهد عليه كثيـرة ، كما أنّ الترخيم في ذلك كله لا يدل على جوازه في حالة الاختيار، فكذلك جميع ما استشهدوا به في الأبيات ، وإذا كان الترخيم يجوزلضرورة الشعر في غير النداء فان جوازه مع المـضاف اليه في النداء أولى.

وأضاف الأنباري : أمّا قولهم :" أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الـشيء الواحـد ، فجاز ترخيمه كالمفرد "، قلنا: هذا فاسد ، لأنه لو كان هذا معتبرا لوجب أن يؤثر النـداء فـي المضاف البناء على اعتبار أن المنادى المرخم يكون علماً مبنياً كما يؤثر في المفرد ، فلما لـم يؤثر النداء فيه البناء دل على فساد ما ذهبتم إليه ".

- أوافق رأي البصريين في شيوع ترخيم المنادى المبني , وأن ترخيم المنادى المنـصوب على الإضافة يجوز في ضرورة الشعر لأغراض الوزن , ولمّا أجاز النحويون تـرخيم الإسـم المركب تركيباً مزجياً في النداء , نحو قولهم :" يا بعل " في " بعلَبَك " , بحذف المقطع الثـاني للترخيم فإنني أرى أنه لا شيء يمنع من ترخيم الإسم المركب تركيباً إضافياً في النداء كـذلك , على اعتبار أن المضاف والمضاف إليه هما بمنزلة الشيء الواحد حسب أقوال الكوفيين.

الباب الثاني

المجرورات

ويتألف من فصلين :

-الفصل الأول : زيادة اللام في المنادى بين المضاف والمضاف إليه.

-الفصل الثاني : "الإضافة" بناء ظرف الزمان إذا أضيف إلى مبني أو إلى جملة فعلية .

الفصل الأول

مسألة زيادة اللام في المنادى بين المضاف و المضاف إليه للضرورة الشعرية أو للزيادة والتوكيد

تناقش هذه المسألة زيادة اللام في المنادى بين المضاف و المضاف إليه توكيداً للإضـــافة أو للضرورة الشعرية.

الشاهد قول النابغة الذبياني :

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالوا بَنِي أَسَدٍ   يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لأقْوَامِ[1]

- استشهد به سيبويه[2] على جواز زيادة اللام بين المتضايفين توكيدا للإضافة، حيث حملوه على أن اللام لو لم تجيء لقلت:" يا بؤس الجهلِ ".

- ذكره ابن جني[3] على أنه أراد:" يا بؤسَ الجهلِ "، فاقحم لام الإضافة ," تمكينـــاً واحتياطـــاً لمعنى الإضافة ", وكذلك قول الآخر:

يا بؤْسَ لِلحَرْبِ التِي   وَضَعَتْ أراهِطَ فاستَراحُوا[4].

أي " يا بؤسَ الحربِ "، إلا أن الجرّ في هذا ونحوه إنما هو لِ" الـــلام " الداخلـــة عليه وإن كانت زائدة. وذلك أن الحرف العامل وإن كان زائدا فأنه لا بد من عمله.

(١) ديوان النابغة الذبياني , تحقيق علي الهروط , ١٩٩٢, ص٤٨, وكذلك الأب لويس شيخو- شعراء النصرانية في الجاهلية، الناشر مكتبة الآداب، ميدان الأوبرا، ص٧١٠.

(٢) سيبويه- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٢، دار الجيل, بيروت، ط١، ص٢٧٨.

(٣) ابن جنى- الخصائص، تحقيق محمد على النجار، ج٣، المكتبة العلمية، ص١٠٦.

(٤) المصدر نفسه , ص١٠٦.

- ذكره المالقي[1] تحت باب اللام المفردة الزائدة العاملة أن تكون مقحمة توكيداً، فتكون مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، نحو:" يا ويحَ لزيدٍ "، و" يا بؤسَ للحربِ ", والأصل:" يا ويحَ زيدٍ "، و" يا بؤسَ الحربِ "، فهو: ك" يا عبدَ اللهِ "، إلاّ أنّهم أبقوا الإضافة وزادوا اللامَ توكيداً للتخصيص.

- استشهد به ابن يعيش[2] على ظهور العامل في بعض المواضع فقد يكون توكيداً، فاللام زائدة مؤكّدة للإضافة، ولولا إرادة الإضافة لكان " يا بؤساً " منوناً.

فالشاهد فيه اقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه في قوله:" يا بؤسَ للجهلِ " توكيداً للإضافة.

- استشهد به السيوطي[3] في باب المنادى، مما لا يجوز فصل المضاف المنادى باللام إلا في الضرورة.

- استشهد به الشنقيطي[4] على أنه لا يجوز فصل المنادى المضاف باللام إلا للضرورة وهو من شواهد سيبويه.

- لقد ورد هذا الشاهد في كتاب سيبويه في باب الإستشهاد بإقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه ، وقال : إنها جاءت توكيداً للإضافة , وذهب إلى ذلك الأعلم الشنْتَمري وابن يعيش ، وذكر ابن جني : أنها جاءت تمكيناً واحتياطاً لمعنى الإضافة ، بينما عدّها السيوطي في

---

(١) الإمام المالقي– رصف المباني، تحقيق أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ص٢٤٥.

(٢) ابن يعيش– شرح المفصل، ج٣، عالم الكتب، بيروت، ص ٦٧–٦٨.

(٣) السيوطي– همع الهوامع، تحقيق عبد العال مكرم، ج٣، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٧، ص ٣٩–٤٠.

(٤) الشنقيطي– الدرر اللوامع، تحقيق عبد العال مكرم، ج٣، دار البحوث العلمية، الكويت، ط١، ١٩٨٣، ص ١٩–٢٠.

باب الضرورة الشعرية , وتابعه في ذلك الشنقيطي ، ووصفها المالقي في المباني , بأنها الـلام المفردة , الزائدة , العاملة ، والمقحمة بين المضاف والمضاف إليـه للتوكيـد ، إلاّ أنهـا تفيـد التخصيص . ولم يكن في هذه المسألة خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين وهي تفيد جميع المعاني التي أوردها النحاة , كما أرى أن إقحام هذه اللام قد جاء مـع أحـد أسـاليب النـداء المستخدمة في العربية لأغراض الإستغاثة , أو التفجّع والتحسّر , فمن الإستغاثة قـولهم :" يـا لَصلاحِ الدين لِلْمسلمين ", حيث زيادة اللام المفتوحة مع المستغاث به " صلاح الـدين ", كمـا أقحمت اللام المكسورة مع المستغاث له "المسلمين ".

لذا أرى أن زيادة اللام المكسورة هنا قد جاء مع أسلوب التحسّر والتفجّع , وهو نمط مـن أنماط وأساليب العربية في النداء والإستغاثة.

الفصل الثاني

مسألة بناء ظرف الزمان إذا أضيف إلى مبني أو إلى جملة فعلية

تناقش هذه المسألة بناء ظرف الزمان " حين " إذا أضيف إلى مبني أو إلى جملـــة فعليـــة فعلها ماضٍ.

الشاهد قول النابغة الذبياني :

على حينَ عاتَبتُ المشيبَ على الصِبا وقلتُ ألَمَّا أصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ[1].

- أشار إليه سيبويه[2] في باب ما يكون فيه بناء " حين " على الفتح لإضافتها إلى مبنى غير متمكن، كأنه جعل " حين وعاتبت " اسماً واحداً.

- واستشهد به المبرد[3] في الكامل فقال: وقوله " على حين ألهى الناس " إن شئت خفضت " حين " وإنْ شئت نصبته. أما الخفض فلأنّه مخفوض، وهو اسم منصرف ، وأمّا الفتح فلإضافتك إيّاه إلى شيء غير معرب فبنيته على الفتح، لأن المضاف والمضاف إليه كأنهما اســـم واحـــد , فبنيته من أجل ذلك ، ولو كان الذي أضفته إليه مُعرباً لم يكن إلا مخفوضاً , وما كان سوى ذلك فهو لحن ، تقول:" جئتك على حينِ زيدٍ أميرٌ "، " وجئتك في حينِ إمرةِ عبد الله ", وكذلك قـــول النابغة المذكور في الشاهد.

إن شئت فتحت " حينَ "، وإن شئت خفضت ، لأنه مضاف إلى فعل غير متمكن ، وكذلك قولهم:" يومئذ "، " تقول عجب من يوم عبد الله "، لا يكون غيره ، فإذا أضفته إلى " إذ "، فإن

---

(١) ديوان النابغة الذبياني, تحقيق علي الهروط, ١٩٩٢, ص١٦, وكذلك الأب لويس شيخو- كتاب شعراء النصرانية, الناشر مكتبة الآداب, دار الأوبرا, القاهرة, ص٦٨٩.

(٢) سيبويه- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٢، دار الجيل، بيروت، ط١،ص٣٣٠.

(٣) المبرد- الكامل، تحقيق محمد أحمد الدالي، المجلد١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٣، ص٢٤٠.

شئت فتحت على ما ذكرت لك في " حين "، وإن شئت خفضت لما كان يستحقه اليـوم مـن التمكن قبل الإضافة : تقرأ إن شئت ,

(يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ) [١]

وإن شئت (**من عذاب يومئذٍ**) على ما وصفت لك.

- استشهد به ابن جني[٢] في حال إضافته إلى الجمل المبنية , من حيث كانت الإضافة إلى الجملة كلا إضافة ، لأنّ من حق الإضافة وشرطها , أن تقع إلى الإفراد ، فهي إذا لم تـضف إلى المفرد أصلا فهي أجدر باستحقاق البناء ، وذلك نحو يومئذٍ وحينئذٍ ، وممـا يزيـد ذلـك وضوحاً قراءة الكسائي (**من عذاب يومئذٍ**) فبني يومَ على الفتح , لمّا أضافه إلى المبني غير المتمكن ، كما بني النابغة " حين " على الفتح لما أضافه إلى مبني غير معرب في قوله فـي الشاهد المذكور، وكذلك قال لبيد:

"عَلَى حِيْنَ مَنْ تَلْبَثْ عَلَيْهِ ذَنُوبُهُ"[٣]

- أمّا ابن عصفور[٤] فقال الأسماء معربة والأفعال معربة كلها ، أمّا ما أشبه الحروف والمضمرات ، والموصولات ، وأسماء الإشارة وغيرها ، أو وقع موقع مبني كالمنـادى ، أو أضيف إلى مبني ، كقوله تعالى:

---

(١) سورة المعارج ، آية١١.

(٢) ابن جني– سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، ج٢، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣، ص٥٠٦-٥٠٧.

(٣) المصدر نفسه ، ص٥٠٦.

(٤) ابن عصفور– شرح جمل الزجاجي، تحقيق أبو جناح, المجلد١، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٩ن ص١٠٦, وكذلك المقرب، تحقيق احمد عبد الستار الجواري وشريكه, ج١, ط١, ١٩٧١, ص ٢٨٩-٢٩٠.

(فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحاً وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْىِ يَوْمَئِذٍ)[١]

في قراءة من فتح الميم ، ونحو قول الشاعر:

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْها غيرُ أنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أوْقَالِ[٢].

ومن هذا القبيل أسم الزمان المضاف إلى الجملة ، فإنه لا يبنى في مذهبنا حتى تكون الجملة صدرها فعل ماضي ، خلافا لأهل الكوفة كما ورد في الشاهد.

- وذكر الزجاجي[٣] هذا الشاهد في إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال ، كما في قولهم:" هذا يوم يقوم زيدٍ " و ما أشبه ذلك ، إنما جازت لأن الأفعال مع فاعليها جمل ، ومن شروط أسماء الزمان أن تضاف إلى الجمل إذا كانت موضحة لها.

والثاني : وهو أن الغرض إنما هو المصادر ، فكأن المضاف إليه في الحقيقة المصدر، لأن تأويل قولك:" هذا يوم يقوم زيد "، هو" هذا يوم قيام زيد "، وليس هذا المعنى موجودا في إضافته إلى سائر الأسماء ، لأنّه لا فائدة تقع فيه.

والثالث : هو أنّ الفعل بلفظه دال على الزمان ، والمصدر دال على الفاعل والمفعول لا بلفظه ، وكان الزمان بعض الفعل ، فإضافة الزمان إلى الفعل كإضافة بعض إلى بعضه.

والرابع: قول الأخفش: إنّما أضيفت أسماء الزمان إلى الأفعال ، لأنّ الأزمنة كلها ظروف للأفعال والمصادر ، والظروف أضعف الأسماء ، فقووّها بالإضافة إلى الأفعال ، وهذا قول ضعيف ، لأن الأفعال أضعف من الأسماء ، لأنّ الضعف والقوة في العربية إنّما هما في التمكن ، والأسماء أمكن من الأفعال ، فلن تقويها إضافتها إلى الأفعال ، فإن كانت إضافتها

---

(١) سورة هود , آية ٦٦.

(٢) ابن عصفور- شرح جمل الزجاجي, ص٢٨٩-٢٩٠.

(٣) الزجاجي- الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط١, ١٩٧٤، ط٥، ١٩٨٦، ص ١١٣-١١٤.

إلى الأفعال تقويها ، فما بالها تبنى إذا أضيفت إليها ؟ كقول الشاعر في الشاهد المـــذكور. ألا ترى أن أكثر الرواة على فتح " حين " في الشاهد بناءً لها لإضافتها إلى الفعل.

وقد أعربها بعضهم ، إلا أنه وإن كانت الإضافة للأفعال إنّما هو لتقويها ، فقد كان يجب ألا تبنى في حال إضافتها إليها.

– ذكره الأعلم الشنتمري[1] فيما بني من أسماء الزمان إذا أضيفت إلى الجمل والأفعـــال ، كقولك:" عجبت في يوم قام زيد "، لأن حق الإضافة أن تقع على الأسماء المفردة دون الأفعـــال والجمل ، فلما خرجت هنا عن أصلها بني الإسم.

– ذكره الرضي الإسترابادي[2] في باب الظروف المضافة إلى الجمل ، فقال: أن الظروف المضافة إلى الجمل على الضربين ، إمّا واجبه الإضافة إليها وهي:" حيـــث " فـــي الأغلـــب ، و"إذا"، وأمّا " إذْ " ففيها خلاف هل هي مضافة إلى شرطها أو لا ؟ وإما جائزة الإضافة ، وهي غير هذه الثلاثة.

فالواجبة الإضافة إليها ، واجبة البناء ، لأنها مضافة في المعنى إلـــى المـــصدر الـــذي تضمنته الجملة ، وإن كانت في الظاهر إلى الجملة ، فإضافتها إليها كلا إضافة ، وأما جائزة الإضافة إليها فعلى ضربين ، لأنها إما أن تضاف إلى جملة ماضية الصدر ، كقوله في الشاهد المذكور , فيجوز بالاتفاق ، بناؤها وإعرابها.

---

(١)– الأعلم الشنتمري– تحصيل عين الذهب، زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٢، ص٣٦١.

(٢)– الرضي الإسترابادي– شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ج٣، جامعة قان يونس بن غازي، ط٢، ١٩٩٦، ص١٨٠.

– ذكر ابن يعيش[1] في مبحث ما يضاف إلى الفعل ، فقال : إن الإضافة إلى الأفعال مما لا يصح ، لأن الإضافة ينبغي بها تعريف المضاف وإخراجه من إبهام إلى تخصيص ، والأفعال لا تكون إلا نكرات ، ولا يكون شيء منها أخص من شيء ، فامتنعت الإضافة إليها ، لعدم جدواها إلا أنهم قد أضافوا أسماء الزمان إلى الأفعال ، فقالوا :" هذا يوم يقوم زيد وساعة يذهب عمرو "، وقد ذكر الشاهد ، فأضاف " الحين " إلى الفعل الماضي ، فقال قوم : الإضافة إنما وقعت إلى الفعل نفسه تنزيلا له منزلة الفعل المسمى مصدراً ، وقد يقع الفعل موقع المصدر في مواضع نحو ، قولهم :" تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ", يعني :"سماعك بالمعيدي خير من رؤيته ".

– وقد أجاز ابن مالك[2] الإعراب وترجيح البناء، في نحو قوله: بالشاهد المذكور, وقول الآخر:

لأَجْتَذِبَنَّ عَنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمَاً   على حينِ يَسْتَصْبِيْنَ كُلَّ حَلِيمٍ[3].

فإن كانت الجملة معربة , أي إسمية أو فعلية مصدره بمضارع معرب يجوز فيه الإعراب باتفاق ، والبناء عند الكوفيين ، لصحة الدلالة على ذلك نقلاً وعقلاً، فمن الدلائل النقلية قراءة نافع

(هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)[4]

بفتح " اليوم "، مع أن قراءة الجمهور على الرفع. ومن شواهد البناء قبل الجملة الاسمية، قول أسد بن عنقاء:

---

(١) ابن يعيش– شرح المفصل، ج٣،علم الكتب، بيروت، ص١٦.

(٢) ابن مالك – شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد القادر عطا وشريكه، المجلد٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١، ص١٢٠-١٢١.

(٣) المصدرنفسه , ص١٢٠.

(٤) سورة المائدة , آية ١١٩.

دَعَانِي ولَمْ أَهْجُرْ ولَوْ ظَنَّ أَلَمٍّ   على حِينَ لا بَدْوٌ مُلامٌ ولا حَضَرُ[1].

روي بفتح " الحين " على البناء ، والكسر أرجح على الإعراب ولا يجيز البصريون غيره.

– ذكره ابن هشام الأنصاري[2] تحت باب الزمن المبهم المضاف إلى جملة ، وعنى بالمبهم ما لم يدل على وقت بعينه ، نحو:" الحين والوقت والساعة والزمن ", كقول الشاعر في الشاهد المذكور ، فيروي " على حين " بالخفض على الإعراب.

– و" على حين " بالفتح على البناء وهو الأرجح ، لكونه مضافا إلى مبني ، وهو "عاتبت" والثاني إذا كان مضاف إليه جملة فعلية فعلها معرب ، أو جملة إسمية ، فالأول كقوله تعالى الذي سبق ذكره عند ابن مالك ، فيوم: مضاف إلى ينفع ، وهو فعل مضارع ، والفعل المضارع معرب كما تقدم ، فكان الأرجح في المضاف الإعراب ، فلذلك قرأ السبعة كلهم إلا نافعا برفع اليوم على الإعراب ، لأنه خبر المبتدأ ، وقرأ نافع وحده بفتح اليوم على البناء ، والبصريون يمنعون في ذلك البناء ، ويقدرون الفتحة إعرابا ، مثلها في " صُمْتُ يومَ الخميس".

– استشهد به ابن عقيل[3] في شرحه في باب الإضافة ، حيث كان الشاهد فيه ، قوله :"على حينِ "، فإنه يروى بوجهين : بجر " حينِ " وفتحه.

---

(١) ابن مالك – شرح التسهيل، ص١٢١.

(٢) ابن هشام الأنصاري– شرح شذور الذهب، تحقيق ح .الفاخوري وشريكه، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٨٨، ص٩٦.

(٣) ابن عقيل– شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ج٢، ص ٥٩–٦٠.

– ذكره الأزهري[1] على ما جاء من الأسماء والأفعال بعد أسماء الزمان معربا أو مبنيا كقول الشاعر في الشاهد المذكور ، يروى " على حينِ " بالخفض على الإعراب و " على حينَ " بالفتح على البناء وهو الأرجح لكونه مضافاً إلى مبني أصالة ، وهو " عاتبت " والبناء العارض نحو قوله :

لأَجْتَذِبَنَّ عَنْهُنَّ قلْبِي تَحلُمَاً   على حينِ يَسْتَصْبِيْنَ كُلَّ حلِيمِ.

يروى بخفض " حين " على الإعراب وفتحة على البناء لكونه مضافا إلى مبني ، وهو "يستصبين " فأنه مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، وماضيه استصبيت فلانا إذ عددته صبيا أي جعلته في عداد الصبيان وإن كان ما وليه فعلاًمضارعاً معرباً أو جملة اسمية ، فالكوفيون يميلون إلى البناء ولا يرفضون حالة الإعراب ,أمّا البصريون فالإعراب عندهم واجب , واستشهد الكوفيون بقراءة نافع " هذا يوم ينفع " بالفتح على البناء لا على الإعراب ، فالقراءة بالرفع يكون فيها الظرف " يومٌ " إسماً متصرفاً , وأجاب جمهور البصريين بأن الفتحة فيه إعراب مثلها في "صُمْتُ يوم الخميس " الإعراب فيكون الظرف منصوباً , وليس مبني على الفتح.

– أمّا السيوطي[2] فذكره في باب من الحمل على المعنى ، ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ ، وذلك نحو الإضافة للجملة الفعلية كقول الشاعر :–

عَلَى حِيْنِ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ عَلَى الصبَا

إذ قياس الفعل أن لا يضاف إليه ، لكن لوحظ المعنى ، وهو المصدر ، فصحت الإضافة.

---

(١) الأزهري– شرح التصريح، المجلد ٢، دار الفكر، ص٤٢.

(٢) السيوطي– الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال مكرم، ج٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥، ص١١١.

- وذهب الأشموني[١] إلى جواز الإعراب على الأصل ، والبناء لأنه أضيف إلى مبني ، وهو الفعل الماضي " عاتب ".

- ذكر البغدادي[٢] أقوال النحويين في البناء والإعراب للظروف المضافة توكيداً لما ذهب إليه البصريون.

- أما الزمخشري[٣] في كشافة فذكره تحت تفسيره للآية القرآنية:

(وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ)

بفتح الميم لأنه مضاف إلى " إذْ " وهو غير متمكن , كقول الشاعر في الشاهد المذكور.

- ذكر الأنباري[٤]هذا الشاهد ضمن مجموعة من الشواهد المذكورة في المسألة الثامنة والثلاثين ، في جواز أو عدم جواز بناء " غير ", حيث ذهب مذهب البصريين في جواز بناء "حين " إذا أضيفت إلى غير متمكن ، بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن.

- ذهب سيبويه إلى أن المضاف والمضاف إليه يتنزلان منزلة الإسم الواحد , ويذهب في الشاهد المذكور إلى بناء الظرف " حين " على الفتح لإضافته إلى فعلٍ ماضٍ مبني.

---

(١) الأشموني- شرح الأشموني، تحقيق حسن حمد، ج٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص ١٤٨-١٤٩.

(٢) البغدادي (أبن السراج)- الأصول في النحو، تحقيق عبد المحسن الفتلي، ج١، مؤسسة الرسالة، بيروت,ط٣، ١٩٩٦، ص٢٧٥.

(٣) الزمخشري- الكشاف، تحقيق مصطفى حسن أحمد، ج٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٩٨٧، ص ٤٠٨-٤٠٩.

(٤) الأبناري- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق حسن حمد، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨،المسألة رقم "٣٨", ص ٢٦٧

وذهب الأعلم إلى أنّ الإسم يبنى عند خروجه عن أصله في الإضافة , وأصله أن يضاف إلى مفرد , فلما أضيف إلى الجمل و الأفعال , خرج عن أصله فبني وهو معرب في الأصل.

وذهب ابن يعيش إلى أنّ الإضافة تعريف للمضاف وإخراجه من الإبهام إلى التخصيص والأفعال لا تكون إلا نكرات , ولذلك تمتنع الإضافة إليها لعدم جدواها , لكنهم أضافوا أسماء الزمان إلى الأفعال فجاز بناؤها مع المبني وإعرابها مع المعرب , وقد أضيفت أسماء الزمان إلى الأفعال لأنّ الفعل نفسه تنزل منزلة المصدر , وقد يقع الفعل موقع المصدر في مواضع , نحو قولهم :" تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ".

ذهب جمهور النحاة إلى أنّه إذا كان الإسم بعد " حين " جملة إسمية أو جملة فعلية فعلها مضارع يكون الظرف معرباً بالجر أو النصب أو الرفع , أما إن جاء بعد الظرف جملة فعلية فعلها ماضٍ "مبني " فإنّ البصريين يرون جواز إعرابها وبنائها.

ويرى الكوفيون بأنّ الظرف إذا جاء مضافاً لجملة مبنيّة أو معربة فإنه يكون مبنيّاً مستشهداً بقراءة " نافع " على خلاف مع جمهور القراء.

أتفق مع مذهب البصريين في أن ظرف الزمان يكون مبنيًا إذا أضيف إلى مبني ، أو إذا أضيف إلى جملة فعلية فعلها ماضٍ ، لأن ذلك الظرف يكون مع الماضي بمثابة كلمة واحدة ، أمّا إذا أضيف إلى جملة فعلية فعلها مضارع ، أو إلى جملة إسمية ، فإن الظرف يكون معرباً وليس مبنيّاً ، وإعرابه يكون إما بحركة الجر إذا سبق بحرف جر ، أو بحركة الضم إذا كان مبتدأ أو خبر.

الباب الثالث

المجزومات

ويتألف من فصلين :

-الفصل الأول :جزم الفعل بعد "متى" مع وجود فاصل .

-الفصل الثاني :"فعلا الجزاء والشرط " جواز رفع جواب الشرط وجزمه إذا كان فعل الشرط ماضياً.

الفصل الأول

مسألة جزم الفعل بعد "متى" مع وجود فاصل

تناقش هذه المسألة جزم الفعل بعد " متى " مع وجود فاصل بينهما.

الشاهد قول عدي بن زيد :

فَمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُم يُحَيُّو ... هُ وتَعْطِفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَاقِي[1]

– ذكر سيبويه[2] هذا الشاهد لِما جاء من الشعر مجزوما في غير" إنْ ", حيث أن الشاهد فيه تقديم الإسم على الفعل مع " متى " في جزمها للفعل ضرورةً ، ورفع الإسم بعد " متى " بإضمار فعل يفسره الظاهر.

– استشهد به المبرد[3] على باب ما تحتمل حروف الجزاء من الفصل بينها وبين ما عملت فيه، أمّا " إنْ " إذا لم تجزم فالفصل بينها وبين ما عملت فيه في الظاهر جائز بالإسم ، وذلك قوله:" إنْ الله أمكنني من فلان فعلت ".

– استشهد به الأعلم الشنتمري[4] على تقديم الإسم على الفعل في " متى " مع جزمها له ضرورة ، وارتفاع الإسم بعدها بإضمار فعل يفسره الظاهر ، لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل.

(١) سيبويه– الكتاب، تحقيق عبد السلام هاون، ج٣، دار الجيل، بيروت، ط١، ص ١١٣.

(٢) المصدر نفسه , ص١١٣.

(٣) المبرد– المقتضب، تحقيق محمد عضيمة، ج٢، عالم الكتب، بيروت، ص ٧٤-٧٦.

(٤) الأعلم الشنتمري– تحصيل عين الذهب،تحقيق زهير عبد المحسن سلطان،دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد، ط١، ١٩٩٢،ص٤٢٢.

- واستشهد به السيوطي(١) على تقديم الإسم على إضمار الفعل قبله ، والشائع وقوع ذلك مع " إنْ " وحدها ، واختصت بذلك لأنها أمُّ الباب ، وأصل أدوات الشرط ، وهذا يعد من الضّرورات الشعرية .

وجوزه الكسائي اختياراً مع " مَنْ "، فأجاز نحو:" منْ زيداً يضربْ أضربْه " وجوزه قومٌ من الكوفيين في غير المرفوع , أي في المنصوب والمجرور ، ومنعوه في الرفع ، وجوزه قوم منهم في المرفوع أيضا إن لم يكن عود الضمير على الشرط , كما في " متى "، " وأينما "، فإن أمكن عود الضمير عليه لم يجز تقديم الإسم ، لا يقول:" من هو يضرب زيداً أضربه ".

وأضاف قول أبي حيّان : والصحيح المنع ، لأنّ الفضلة والعمدة سيان ، ويجوز فيه الفصل بجملة بين الأداة والفعل.

وفي الفصل بين " مَنْ " والفعل بعطف وتوكيد خُلفٌ كوفي أجازه الكسائي ومنعه الفراء، وقال أبو حيان : وهو الذي تقتضيه قواعد البصريين.

- ذكره البغدادي(٢) على أنّه فصل اضطراراً بين " متى " ومجزوم فعل الشرط ب " واغل "، لأنّها فاعلٌ لفعل محذوف يفسره المذكور , أي :" متى يزرْهم واغل يزرْهم "، وروي أيضا " يَجِئهُم " وروي أيضا " يَنُبْهُمْ " من ناب ينوب.

---

(١) السيوطي- همع الهوامع، تحقيق عبد العال مكرم، ج٤، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٩، ص ٣٢٥-٣٢٦.
(٢) البغدادي- خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ص٤٦.

- استشهد الشنقيطي[1]به على تقدم معمول فعل الشرط عليه إذا كان الشرط غيـــر " إنْ " ضرورة ، وقال : إنّ البيت من شواهد سيبويه على هذه المسألة.

- أما الأنباري[2] فقد وضعه في مسألة عامل الرفع في الإســم المرفـــوع بعـــد " إن " الشرطية , فهو ضعيف لا يجوز في الكلام ، لأنّه قدّر الفعل بعد " متى " و" أينما " و" مَـــنْ " وهو فرع على " إنْ "، ولأنّه فعل مضارع يظهر فيه عمل حرف الجزم ، وذلك ضعيف في " إنْ " في الكلام ، ويجوز في الشعرضرورة ، وإذا كان ذلك ضعيفا في " إنْ " وهي الأصـــل فإن حمله على الفرع أولى بالضعف , و لو كان فعلاً ماضياً لكان في هذه المواضع أسهل , إذ كان ذلك جائزاً في " إنْ " في الكلام دون غيره ، وهذا كله شيء يختص بالضرورة الشعرية , ولا يجوز في الكلام.

- وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش بأنّه يرتفع بالإبتداء ففاسد ، لأنّ حرف الـــشرط يقتضي الفعل , ويختص به دون غيره ، ولهذا كان عاملا فيه ، وإذا كان مقتضيا للفعل , ولا بد له منه , بطل تقدير الإبتداء، لأنّ الإبتداء إنّما يرتفع به الإسم في الموضع الذي لا يقتضي فيه تقدير الفعل ، لأنّ حقيقة الإبتداء هو التعري من العوامل اللفظية المظهـــرة أو المقـــدرة ، وإذا وجب تقدير الفعل , استحال وجود الإبتداء الذي يرفع الإسم.

وبهذا يبطل قول مَنْ ذهب من الكوفيين وغيرهم , إلى أنّ الإسم بعد " إذا " مرفوع لأنّه مبتدأ , سواء بالرفع أو بالإبتداء أمّا قوله تعالى:

---

(١) الشنقيطي- الدرر اللوامع، تحقيق عبدالعال مكرم، ج٥، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ص٤٦.

(٢) الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق حسن حمد، ج٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص ١٣٥-١٨٣.

(إِذَا السَّمَآءُ انشَقَّتْ) (١)

ف" إذا " فيها معنى الشرط ، والشرط يقتضي الفعل ، فلا يجوز أن يحمل على غيره , ولهذا تعرب " السماء " بأنّها فاعل تقدم على فعله .

- إذا وليَ " متى " الشرطية إسم فإنّه يكون فاعلاً لفعل متأخر عليه , وفي هذه الحالة يجوز للشاعر أن يجزم الفعل بعد " متى " مع وجود الفاصل , لأنّ ذلك الفاصل هو فاعل الفعل المجزوم نفسه وقد قدمه الشاعر على الفعل لضرورة الوزن كما ذهب سيبويه.

ولهذا فإنني استبعد ما ذهب إليه البصريون من ضرورة إضمار فعل قبل ذلك الفاعل , لأنّ " متى " عندها ستجزم ثلاثة أفعال على تقدير إضمار الفعل كما يلي :" فمتى ينبْهم واغل ينُبْهم يحيوة ", فهذه ثلاثة أفعال مجزومة.

ولذلك أميل إلى رأي الكوفيين , في أنّ الإسم المتقدم على الفعل هو فاعله وليس مبتدأ , فتكون المسألة محصورة في الضرورة الشعرية , التي أجازت للشاعر أن يقدم الفاعل على فعل الشرط لضرورة الوزن.

---

(٢) سورة الانشقاق , آية رقم (١).

الفصل الثاني

جواز رفع جواب الشرط و جزمه إذا كان فعل الشرط ماضياً

تناقش هذه المسألة جواز رفع جواب الشرط و جزمه إذا كان فعل الشرط ماضياً.

الشاهد قول زهير:

وَإِنْ أتاه خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ[1].

- استشهد به سيبويه[2] على رفع " يقول " على نية التقديم ، وتقديره :" يقول إنْ أتاه خليل"، وجاز هذا لأنّ " إنْ " غير عاملة في اللفظ , والمبرد يقدّر على حذف الفاء.

- ذكره المبرد[3] في باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه وما لا يجوز إلا في الشعر اضطراراً ، حيث إذا كان الفعل ماضيا بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدم الجواب ، لأنّ "إنْ " لا تعمل في لفظه ، وإنّما هو في موضع الجزاء ، فكذلك جوابه يسد مسد جواب الجزاء.

- ويحسن في الكلام :" إن أتيتني لأقومن ، وإن لم تأتني لأغضبن ".

فسيبويه يذهب إلى أنه التقديم والتأخير ، كأنه قال :" لأغضبن إن لم تأتني ولأقومن إنْ أتيتني ".

وكذلك في الشاهد المذكور فقوله:" يقول " على إرادة الفاء على ما ذكر، ومن ذلك قوله تعالى :

---

(١) ديوان زهير- شرحه عمر فاروق الطباع , دار القلم, بيروت- لبنان, ص٧٩, وكذلك الأب لويس شيخو- شعر النصرانية في الجاهلية، الناشر مكتبة الآداب، ميدان الأوبرا، ص٥٣٦.

(٢) سيبويه- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٣، دار الجيل، بيروت، ط١، ص ٦٦-٦٧.

(٣) المبرد- المقتضب، تحقيق محمد عضيمة، ج٢، عالم الكتب، بيروت، ص١٠٥.

(وَأَمَّا إِن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ، فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ)[1]

الفاء لا بد منها في جواب " أمّا "، فقد صارت هنا جوابا لها، والفاء وما بعدها يسدان مسد جواب " إنْ ".

- استشهد به الأعلم الشنتمري[2] على رفع " يقول " على نية التقديم، التقدير:" يقول إنْ أتاه خليل "، وجاز هذا لأنّ " إنْ " غير عاملة في فعل الشرط كونه ماضياً، والمبرد يقدره على حذف الفاء.

- استشهد ابن يعيش[3] على أنه لا يخلو الفعلان في باب الزّمن , أنْ يكونا مضارعين , أو ماضيين , أو يكون أحدهما مضارعاً والآخر ماضياً. فإذا كانا مضارعين فليس فيهما إلا الجزم, وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطا فإذا وقع جزاء ففيه الجزم والرفع.

فأمّا قوله :" وإنْ أتاه خليل " فالشاهد فيه رفع " يقول ", وهو الجواب , وأما الجزم فصحيح على ما ذكر , وأمّا الرفع فقبيح , والذي جاء فيه من الشعر متأوّل من قبيل الضرورة, فقوله :"يقول لا غائب مالي ولا حرم ", والجيد أن يكون على إرادة الفاء , وهو مذهب المبرّد .

- استشهد به ابن هشام الأنصاري[1] في الجمل التي لا محل لها من الإعراب , حيث هي الجملة الواقعة بعد " الفاء ", ومثال ذلك قوله تعالى :

---

(١) سورة الواقعة , آية ٩٠-٩١.

(٢) الأعلم الشنتمري- تحصيل عين الذهب ، تحقيق زهير سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٢,ص٤٠٥.

(٣) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٨، عالم الكتب، بيروت، ص١٥٧.

(مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ)[٢]

ولهذا قرئ بجزم يذر عطفا على المحلّ.

ومثال المقرونة ب" إذا " قوله تعالى :

(وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)[٣]

والفاء المقدرة كما في الشاهد المذكور.

وهذا أحد الوجهين عند سيبويه ، والوجه الآخر أنّه على التقديم والتأخير ، فيكون دليل الجواب لا عينه ، وحينئذ فلا يجزم ما عطف عليه ، ويجوز أن يفسر ناصبا لما قبل الأداة ، نحو:"زيداً إنْ أتاني أكرمْه ", ومنع المبرّد تقدير التقديم ، محتجّاً بأنّ الشيء إذا حلّ في موضعه لا ينوي به غيره ، وإلاّ لجاز " ضرب غُلامه زيداً " وإذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء ، نحو :" إن قام زيدٌ قام عمرو ", فمحلّ الجزم محكوم به للفعل لا للجملة.

- استشهد به ابن عقيل[٤] في شرحه على جوازم الفعل المضارع , حيث ذكر بيت الألفية لابن مالك :

وبعدَ ماضٍ رفْعُكَ الجزا حَسَنْ وَرَفْعُهُ بعد مُضَارعٍ وهَنْ[٥]

أي : إذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز جزم الجزاء ، ورفعه ، وكلاهما حسن ، فنقول :" إن قام زيد يقم عمرو، ويقوم عمرو ", ومنه الشاهد المذكور , وإن كان الشرط مضارعا والجزاء مضارعا وجب الجزم فيهما , ورفع الجزاء ضعيف كقوله :

---

(١) ابن هشام الأنصاري- مغنى اللبيب، تحقيق مازن مبارك و شريكه، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص ٥٥١-٥٥٢.

(٢) سورة الأعراف , آية ١٨٦.

(٣) سورة الروم ، آية ٣٦.

(٤) ابن عقيل- شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد المجيد، ج٢، ص٣٧٣.

(٥) المصدر نفسه , ص٣٧٣

يا أقْرَعُ بْنُ حَابسٍ يا أقْرَعُ   إنّك إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ[١]

– ذكر السيوطي[٢] هذا الشاهد على ما يرفع الجواب جوازا إن كان الشرط فعلاً ماضياً نحو :" إنْ قام زيد يقوم عمرو "، ومن شواهد الجزم قوله تعالى :

(مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ)[٣].

حيث جزم فعل الجزاء المضارع " نُوَفِّ ", بعد فعل الشرط الماضي. وقوله تعالى :

(مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ)[٤].

جزم فعل الجزاء بعد فعل شرط ماضي.

– قال البغدادي[٥] إنّ الكوفيين استدلّوا به على أنّ رتبة الجزاء التقديم ، فرفع " تصرع " كقول جرير في البيت السابق , وذكره عند ابن عقيل , مراعاة لأصله ، ولو كان رتبته التأخير لجزم.

– واستشهد بها الشنقيطي[٦] على جواز رفع الجواب إن كان الشرط فعلاً ماضياً , كقول زهير في مدح هرم بن سنان في الشاهد المذكور , برفع " يقول ".

---

(١) ابن عقيل– شرح ابن عقيل , ص٣٧٣.

(٢) السيوطي– همع الهوامع، تحقيق عبد العال مكرم، ج٤، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٩، ص٣٣٠.

(٣) سورة هود , آية ١٥.

(٤) سورة الشورى ، آية ٢٠.

(٥) البغدادي– خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٩، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط١، ١٩٨١، ص٤٨–٤٩.

(١) الشنقيطي– الدرر اللوامع، تحقيق عبد العال مكرم، ج٥، مؤسسة الرسالة،بيروت، ط١، ١٩٨٥، ص٨٢.

والذي حسّن ذلك , أنّ الأداة لمّا لم تعملْ في لفظ الشرط , لكونه ماضيا مع قربه , فلا تعمل في فعل الجزاء مع بُعده . وأضاف إلى ذلك قول سيبويه الذي سبق ذكره.

- ذكر الانباري(٢) بأن قول زهير في الشاهد المذكور : لا نسلم بأن رفعه لأنّ النية به التقديم، وإنّما رفعه لأنّ فعل الشرط ماضٍ، وفعل الشرط إذا كان ماضياً، نحو:" إنْ قمتُ أقمْ " فإنّه يجوز أن يبقى على رفعه، لأنّه لمّا لم يظهر الجزم في فعل الشرط تُرِكَ فعل الجزاء على أول أحواله- وهو الرفع- وإن كان مرفوعا في اللفظ , فهو مجزوم في المعنى، كقولك:" يغفرُ الله لفلان "، لفظه مرفوع ومعناه دعاء مجزوم، كقولهم:" ليغفرْ الله لفلان ".

- أرى أنّ اختّلاف النحاة حول هذه المسألة ذهب ثلاثة مذاهب :

الأول: يتمثل في تقدير تقديم فعل الجزاء على الجملة الشرطية، وهو مذهب سيبويه والكوفيين.

الثاني: يتمثل في جواز رفع فعل الجزاء أو جزمه إذا كان فعل الشرط ماضيا , وهو مذهب البصريين وعليه الأنباري، وابن يعيش , وابن عقيل , والسيوطي , والشنقيطي .

الثالث: يتمثل في تقدير الفاء المحذوفة الواقعة في جواب الشرط , وهو مذهب المبرد , وابن هشام.

---

(٢) الأنباري – الإنصاف في مسائل الخلاف , تحقيق حسن حمد , ج٢ , دار الكتب العلمية , بيروت , ط١ , ١٩٨٨ , ص١٤١-١٤٤.

– وأذهب في هذه المسألة مذهب البصريين في جواز رفع فعل الجزاء أو جزمه إذا كان فعل الشرط ماضيا والشواهد القرآنية تثبت صِحة هذا المذهب , وقد ورد في ألفية ابن مالـــك بشرح ابن عقيل قول الناظم :

وبعدَ ماضٍ رفْعُكَ الجزا حَسَنْ   وَرَفْعُهُ بعد مُضَارعٍ وهَنْ

وقد جاء فعل الشرط ماضياً في الشاهد , و لذلك فإن فعل الجزاء يَحْسُن رفعُه.

الباب الرابع

التوابع

ويتألف من فصل واحد : هل تعاقب "أو"،"الواو" في معناها.

الفصل الأول

هل تعاقب "أو"، "الواو" في معناها

تناقش هذه المسألة مجيء " أو " بمعنى " الواو " توسعاً أو ضرورة.

الشاهد قول النابغة الذبياني:

قالت: ألاَ لَيتَمَا هذَا الْحَمَامُ لَنَا   إِلَى حَمَامتنَا أَو نِصْفُهُ فَقَدِ[١]

– لقد كان مجيء " أو " بمعنى " الواو " موضع خلاف بين علماء النحو من بصريين وكوفيين ، وغيرهم. حيث ذهب البصريون إلى عدم جواز مجيء " أو " بمعنى " الواو "، بينما ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك[٢]، واختلف العلماء حول هذه المسألة واستند كل فريق منهم إلى بعض الشواهد القرآنية والشعرية ، وتأولوها تأويلات مختلفة ، لكي تدعم حجتهم وتكون دليلا على صواب رأيهم أو مذهبهم.

– ذكر أبو على الفارسي[٣] أنه من القياس أن يكون العطف في البيتين التاليين بالواو دون " أو " في قول الشاعر:

ولولا رِجالٌ من" رِزامٍ" أعِزَّةٌ   و"آل سُبَيعٍ" أو سوائك علقَما [٤]

وقول آخر:

---

(١) ديوان النابغة الذبياني– تحقيق علي الهروط , ١٩٩٢, ص٩, وكذلك الأب لويس شيخو– شعراء النصرانية في الجاهلية، الناشر مكتبة الآداب، ميدان الأوبرا، ص ٦٦٥.

(٢) الأنباري– الإنصاف في مسائل الخلاف،تحقيق حسن حمد، ج٢، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ١٩٩٨، ص١٦.

(٣) أبو علي الفارسي– شرح الأبيات المشكلة وإيضاح الشعر, تحقيق حسن هنداوي, دار القلم دمشق, دار العلوم والثقافة بيروت, ط١, ١٩٨٧, ص٣٥٧.

(٤) المصدر نفسه , ص٣٥٨.

وكان سِيَّانَ أنْ لا يَسْرَحُوا نَعَماً   أو يَسْرَحُوه بها وأغبَرَّتِ السُّوحُ[١]

لأنّ العطف ب" أو " في هذا الموضع في المعنى مع " سيان " كما هو مع "سواء", واحد في المعنى ، فلما صارت تجرى مجرى الواو في هذا الموضع استجاز أن يستعملها بعد " سِيَّ "، ومع " سواء "، وقياسهما واحد , كما ورد في الشعر القديم.

- أمّا ابن الشجري[٢] فقد ذكر " أو " بمعنى الإبهام تفيد معنى الواو ، ودلل على ذلك بالشاهد القرآني كقوله تعالى:

(وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)[٣]

والتقدير:" وإنا و إياكم ".

وكذلك قال : أنّ " أو " التي تكون بمعنى العطف تفيد معنى الواو ، وهو من أقوال الكوفيين ، ومما احتجوا به من القرآن الكريم ، قوله تعالى:

(لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى)[٤] .

والتقدير:" لعله يتذكر ويخاف بعد تذكره ". وقوله تعالى:

(عُذْراً أَوْ نُذْراً)[٥].

والتقدير:" عذراً ونذراً ". وقوله جلّ وعلا:

---

(١) المصدر نفسه , ص٣٥٨

(٢) ابن الشجري- أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي، ج٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٢، ص٧٢-٧٨.

(٣) سورة سبأ , آية ٢٤.

(٤) سورة طه , آية ٤٤.

(٥) سورة المرسلات , آية ٦.

(وَكَذَلِكَ أَنزَلْنَهُ قُرْءَاناً عَرَبِيّاً وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْراً) [١].

والتقدير :" ويحدث لهم ذكراً ", ومن الشعر القديم قول توبة بن حمير:-

وقَدْ زعِمَتْ لَيْلَى بأنِّيَ فاجِرٌ لنَفْسِي تُقاها أو عَلَيْها فُجُورُهَا[٢]

بمعنى الواو , والتقدير:" وعليها فجورها ". وقول جرير:

أثَعْلَبَةَ الفوارسَ أو رِياحا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهُيَّةَ والخِشابَا[٣]؟

بمعنى الواو , والتقدير:" أثعلبة الفوارس ورياحا " عدلت بهم " طهيّه والخشابا ؟"، وقول جرير أيضا

نَالَ الخِلافَةَ أو كانَتْ له قَدَراً كما أتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ[٤].

بمعنى الواو , والتقدير:" وكانت له قدراً "، وقول آخر:

قِفَا نَسْأَلْ مَنَازِلَ مِنْ لُبَيْنَى خَلاءً بَيْنَ فَرْدَةَ أو عُرادَا[٥].

بمعنى الواو , والتقدير:" بين فردة وعُرادا "، وقول ابن أحمر:

ألا فالْبَثَا شَهْرينِ أو نِصفَ ثالثٍ إلى ذاكُما ما غَيَّبَتْنِي غَيابِيا[٦].

بمعنى الواو , والتقدير:" شهرين ونصف ثالث "، وقول لبيد:

تَمنَّى أبْنَتَايَ أنْ يَعِيْشَ أبُوهُما وهَلْ أنا إلاَّ مِنْ رَبِيْعَةَ أو مُضَرْ[٧].

---

(١) سورة طه , آية١١٣.
(٢) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ص ٧٣.
(٣) المصدر نفسه ، ص ٧٤.
(٤) المصدر نفسه ، ص ٧٤.
(٥) المصدر نفسه ، ص ٧٤.
(٦) المصدر نفسه ، ص ٧٥.
(٧) المصدر نفسه ، ص ٧٥.

بمعنى الواو , والتقدير:" من ربيعة ومضر "، ولكنّه أراد بربيعة أباه الذي ولده ، لأنّه لبيد ابن ربيعة ، ثم قال: أو مضر، يريد: ومضر، يعني: مضر بن نزار بن معد بن عدنان ، واحتجوا بقول متيم بن نويره:

فَلَوْ أَنَّ البُكاءَ يَرُدُّ شيئاً　　بَكَيْتُ عَلى بُجَيْرٍ أَوْ عَفافِ[1].

عَلَى المَرْأَيْنِ إذْ هَلَكا جَميعاً　　لِشَأْنِهما بِشَجْوٍ واشْتِياقِ.

بمعنى الواو , والتقدير:" بكيتُ على بُجَيْرٍ وعفافِ "، وأكدّ ذلك بقوله في البيت الثاني:" على المرأيْنِ "، وقول الراجز:

خَلِّ الطَّرِيقَ وأجْتَنِبْ أرْمَامَا　　إنَّ بِها أَكْتَلَ أوْ رِزَامَا[2].

بمعنى الواو , والتقدير: "أن بها أكتل ورزاماً".

واختلفوا في قوله تعالى:

(وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)[3].

ذكر البصريون فيها ثلاثة أقوال:

أحدهما: قول سيبويه وهو أنّ الواو للتخيير، والمعنى: أنّه إذا رآهم الرائي , يقول:" هم مائة ألف ، وأن يقول: أو يزيدون ".

والثاني: أنّ بعض البصريين يقول: أن " أو " في الآية الكريمة تفيد الإبهام بمعنى الواو .

---

(١) ابن الشجري- أمالي ابن الشجري, ص٧٥.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧٥

(٣) سورة الصافات ، آية ١٤٧.

والثالث: ذكره ابن جنى: وهو أنّ " أو " للشك، والمعنى أنّ الرائي إذا رآهم شـــك في عدّتهم لكثرتهم.

– وأنا لا أتفق مع هذه التأويلات الثلاثة ، لأنّ الله يعلم عدّتهم وأنّهم أكثر من مئة ألف بمعنى أنّهم مئة ألف ويزيدون ولكنّ الخالق ذكر الرقم " الرئيس " وهو " مئة ألف " ثم أضاف له ما يتبعه ، كقوله تعالى:

(وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُواْ تِسْعاً) [1].

فالرقم الرئيس " ثلاث مئة سنين "، والرقم المضاف " وازدادوا تسعاً ".

– وذكر ابن يعيش[2] قول الشاعر:

وكانَ سِيَّانَ ألاّ يُسْرِحُوا نِعَماً ... أَوْ يَسْرَحُوهُ بِها واغْبرَّتِ السُّوحُ[3]

بمعنى الواو , والتقدير:" ويسرحوه بها " لأنّها جاءت بعد " سيان "، وقول آخر:

فَسِيّانَ حَرْبٌ أَوْ تَبوءَ بِمِثْلِهِ ... وَقَدْ يَقْبَلُ الضَّيْمَ الذَّلِيْلُ الْمُيَسَّرُ[4].

بمعنى الواو , والتقدير:" وتبوءُ " لأنّها بعد سيان ، ويمكن نصب " تبوءَ " على تقـــدير " أنْ " مضمرة بعد " أو ".

– استشهد اليمني[5] على أنّ " أو " قد تكون بمعنى الواو في نحو قوله تعالى:

(إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)

---

(١) سورة الكهف , آية٢٥.

(٢) ابن يعيش– شرح المفصل، ج٦، عالم الكتب، بيروت، ص ٩١-٩٢.

(٣) المصدر نفسه, ص٩١.

(٤) المصدر نفسه, ص٩١.

(٥) ابن فلاح اليمني– كشف المشكل في النحو، تحقيق هادي عطية مطر، ج١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١، ١٩٨٤، ص٥٤٢.

قال بعضهم: " ويزيدون" لأنّ الله سبحانه لا يُشَكُّ بكلامه وفي الرواية أنّهم مائة ألف ويزيدون ، وقيل أن المراد بذلك الإبهام ومثله الشاهد في البيت المذكور, أي أنّه أراد : "ونصفه".

- ذكره الرضي الإسترابادي[1] في شرح الكافية على استعمال " أو " في الإباحة التي معناها : جواز الجمع ، حيث أجاز استعمالها بمعنى الواو , كقوله في البيت الذي سبق ذكره عند ابن يعيش والذي قبله ، فإن " سيان " بمعنى مستويان ، فقال:

سيَّانَ كَسْرُ رَغيفِهِ أَوْ كَسْرُ عَظْمٍ مِنْ عِظَامِهْ[2]

بمعنى الواو , والتقدير :" وكسر عظمٍ ".

- ذكر ابن هشام الأنصاري[3] أن "أو" التي تفيد الإبهام بمعنى الواو , نحو قوله تعالى:

(وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)

والتقدير:" وإياكم ". وقول الشاعر:

نَحْنُ أَوْ أَنْتُمْ الأُولى أَلِفُو الْحَقّ فَبُعْداً للْمُبْطِلينَ وَسُحْقا[4].

قول الشاعر:

قَوْمٌ إذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ ما بينَ مُلْجِمٍ مُهرَةٍ أو سافِعٍ. [5]

---

(١) الرضي الإسترابادي- شرح الرضي على الكافية, تقيق يوسف حسن عمر, ج٤, منشورات جامعة قانيونس بن غازي, ط٢, ١٩٩٦, ص٣٩٨.

(٢) المصدر نفسه , ص٣٩٨.

(٣) ابن هشام الأنصاري- مغنى اللبيب، تحقيق مازن مبارك وشريكه، دار الفكر، ط١، ١٩٩٢، ص٨٧-٩٠.

(٤) المصدر نفسه , ص ٨٨.

(٥) المصدر نفسه , ص٣٩٨.

والتقدير:" ما بين ملجم مهرة وسافع "، ومن الغريب أن جماعة-منهم ابن مالك- ذكروا مجيء "أو" بمعنى الواو.

- ذكر ابن عقيل[١] في شرحه قول الشاعر:

جاءَ الْخِلافَةَ أوْ كانَتْ لَهُ قَدَراً كَما أَتَى ربَّهُ مُوسى على قَدَرِ.

أي: "وكانت له قدرا"، وقد قال باستعمال "أو" بمعنى الواو عند أمْنِ اللَّبْس، كقوله:

ورُبَّما عَاقَبَتِ الْواوَ، إذا لَمْ يَلْفِ ذوُ النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذا[٢]

- استشهد البغدادي[٣] بقول الشاعر:

وكانَ سِيّانَ أنْ لا يُسْرِحُوا نِعَماً أُو يُسْرِحُوهُ بِها وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ.

على أنّ " أو " هنا بمعنى الواو ، لمجيئها بعد " سيان ".

- أكد الأنباري[٤] على رأي البصريين الذي لا يجيز التوسع في استخدام " أو " بمعنى " الواو "، وإبقائها على الأصل ، الذي يفيد معنى التّخيير ، وأنّ تقديرها بمعنى " الواو " خروج بها عن الأصل.

- أوافق في هذه المسألة مذهب الكوفيين ، لأنّ العرب قد توسعوا كثيرا في كلامهم ، فأجازوا مجيء حروف الجر بمعان مجازية كثيرة توسعا ، كما أجازوا الفصل بين المتلازمين لأغراض التوسع والضرورة ، وقد وردت شواهد كثيرة في القرآن الكريم والشعر تؤكد

---

(١) ابن عقيل- شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ج٢، ص٢٣٣.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٣٣.

(٣) البغدادي- خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٥، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط٢، ١٩٨٤، ص١٣٤.

(٤) الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق حسن حمد،ج٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص٢٠.

خروج العرب كثيرا عن المألوف من كلامهم ، توسعا منهم في ذلك ، فكما شـمل توسـعهم حروف الجر ، فقد شمل حروف العطف أيضاً ، فجاءوا ب" أو " بمعنى " الواو " توسـعاً أو للضرورة الشعرية ، فأفادت معنى غير معناها ، جمعت فيه بين المعطوف والمعطوف عليه ، خروجاً منهم على أصلها الذي وردت فيه بمعنى التخيير.

وشاهد النابغة الذبياني في هذه المسألة ، ليس بدعا من شواهد قرآنية ، وشعرية كثيرة وَرَدَتْ فيها " أو " بمعنى " الواو "، ولم يجانب الكوفيون الصواب حينما ذكروا أنّها قـد تأتي بمعنى " الواو " بينما جانبه البصريون ، وتعللوا بعلل واهية لكي يلتزموا بمعناهـا فـي التخيير على أنّه الأصل ، وليس على المجاز والتوسع , الذي شاع استخدامه بمعنى الواو.

الباب الخامس

الأسماء المبنيـة

ويتألف من فصلين :

-الفصل الأول : كم الإستفهامية والخبرية.

-الفصل الثاني : تبادل المضمرات بعضها موضع البعض الآخر .

-الفصل الثالث : إعمال أو عدم إعمال الحروف التي تدخل عليها "ما" .

الفصل الأول

مسألة كم الإستفهامية والخبرية

تناقش هذه المسألةُ الفصلَ بين " كم " وتمييزها , إذا فَصَلَ بينهما شِبْهُ جُملةٍ ظرفيةٍ , أو جارٌّ ومجرور .

الشاهد قول زهير:

تَؤُمُ سناناً وكَمْ دُونَه   **من الأرْضِ مُحْدَوْدِباً غارُهَا**(١)

وذلك بنصب " محدودبٍ " على التمييز مع وجود الفاصل الظرفي " دونه " والجار والمجرور " من الأرض " .

- ذهب البصريون إلى وجوب نصب " محدودبٍ " على التمييز إذا فصل بينهما بحرف جر أو ظرف ، وذهب إلى ذلك سيبويه ، والأنباري ، وابن يعيش ، والأشموني ، بينما ذهب الكوفيون إلى جرّه بتقدير حرف جر "من " (٢).

- استشهد سيبويه(٣) بالفصل بين " كم " وتمييزها ، وهو " محدودبٌ " بالظرف أو الجار والمجرور، فأوجب النصب فيه للضرورة ، وأجازه الفراء في السعة ، قال الشاعر :

كَمْ نَالَني منهُمُ فَضْلاً على عَدَمٍ   **إذْ لا أكادُ من الإقتارِ أحْتَمِلُ**(٤)

---

(١) سيبويه- الكتاب, تحقيق عبد السلام هارون,ج٢, دار الجيل , بيروت , ط١, ص١٦٥ .

(٢) الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق حسن حمد، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨,المسألة رقم "٤١"، ص ٢٨٥.

(٣) سيبويه- الكتاب، ج٢, ص ١٦٤-١٦٥.

(٤) المصدر نفسه , ص ١٦٥ .

حيث نصب " فضلاً " على التمييز مع وجود الفاصل بين " كم " وتمييزها بشبه جملة الجار والمجرور , وإن شاء رفع فجعل المراد " كم نال منهم فضلٌ "، فارتفع الفضل ب"نال"، فصار كقولك:" كم قد أتاني زيدٌ "، ف" زيد " فاعل، و" كم " في محل نصب مفعول به ، ف" كم " متعلقة بعدد المرّات التي ناله فيها الفضل ، بينما في المثال الثاني " كم أتاني زيد "، فهي متعلقة بالإتيان ، وليس ب" زيد " .

– ذهب الأعلم الشنتمري[1] مذهب سيبويه في هذا الشاهد بنصب " فضلٍ " على التمييز مع الفصل بينهما بالجار والمجرور.

– ذكر ابن يعيش[2] هذا الشاهد على نصب "محدودبٍ " على التمييز ، حيث فصل بينه وبين "كم " بالظرف والجار والمجرور ، وأضاف أنهم ربما جروا بها في الفصل على حد قوله:

كَمْ بجودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلا   وكريمٍ بُخْلُه قد وَضَعَهْ[3]

يروي " مقرف " بالجر ، ويجوز فيه النصب والرفع ، فالجر على الإضافة ، والنصب على التمييز ، والرفع على الإبتداء ، و" كم " خبر , وحسن الإبتداء بِ" كم "على أنها نكرة موصوفة , بقوله:" نال العلا " أو يكون " كم " مبتدأ و "مقرفٌ" الخبر.

– ذكره السلسيلي[4] في باب " كم وكأين وكذا "، فقال :" كم " اسمٌ لعددٍ مبهم , يفتقرُ إلى مميز، سواء كان استفهاماً أو إخباراً، لا يُحذفُ مميزُها، إلا لدليل، وإن فُصِلَ مُميزها نصب

---

(١) الأعلم الشنتمري– تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب، تحقيق زهير عبد المحسن، سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد, ط١, ١٩٩٢, ص٢٩٥.

(٢) ابن يعيش– شرح المفصل، ج٤، عالم الكتب، بيروت، ص ١٣١–١٣٢.

(٣) المصدر نفسه , ص ١٣٢ .

(٤) السلسيلي– شفاء العليل في إيضاح التسهيل, تحقيق الشريف عبدالله الحسيني, ج٢, دار الندوة الجديدة, بيروت, ط١٩٨٦،١, ص٥٧٩– ٥٨٠.

حملاً على الاستفهامية، والفصل يكون إمّا جملةً ، أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً على مذهب سيبويه، فالأول كقول الشاعر:-

كَمْ نَالَني منهُمُ فَضْلاً على عَدَمٍ؟ إذْ لا أكادُ من الإقتارِ أحْتَمِلُ.

حيث فصل بين " كم " وتمييزها بالجملة الفعلية " نالني منهم ", والثاني كقوله الشاعر:-

تَؤُمُ سناناً وكَمْ دُوْنَه من الأرْضِ مُحْدَوْدِباً غارُهَا؟

حيث فصل بين " كم " و" محدودبٍ " بالظرف " دونه " والجار والمجرور " من الأرض ", ونصب " محدودباً " على التمييز.

- ذكر الأشموني[1] هذا الشاهد في باب " كم وكأين وكذا "، حيث أن الشاهد فيه قوله:" كم دونه من الأرض محدودباً "، حيث فصل بين " كم " و " محدودبٍ " بالظرف والجار والمجرور، فأوجب نصبه على مذهب سيبويه، وامتنع الجر في رأي البصريين.

- استشهد به الأنباري[2] في المسألة الحادية والأربعين، في الفصل بين " كم " الخبرية وتمييزها ، حيث ذهب الكوفيون إلى أنّه إذا فصل بين " كم " الخبرية وتمييزها بالظرف وحرف الجر, كان التمييز مخفوضاً ، نحو " كم عندك رجلٍ؟ "، "وكم في الدار غلامٍ؟ "، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز فيه الجر ، ويجب أن يكون منصوباً، على مذهب سيبويه , نحو :" كم عندك رجلاً ", و" كم في الدار غلاماً ".

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: قوله:

---

(١) الأشموني- شرح الأشموني، تحقيق حسن حمد، ج٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص ٣٣٧-٣٣٨.

(٢) الانباري- الانصاف في مسائل الخلاف، تحقيق حسن حمد، ج١، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، المسألة رقم "٤١" , ١٩٩٨، ص ٢٨٥-٢٨٧.

كَمْ بجودٍ مُقْرِفٍّ نَالَ العُلا وكريمٌ بُخْلُه قد وَضَعَهْ

بجر " مقرف ", فالكلام على وجهين :

أحدهما : أن الرواية الصحيحة " مقرف " بالرفع بالإبتداء , وما بعدها الخبر.

والثاني : أن هذا جاء في الشعر شاذاً , فلا يكون فيه حجة , وهذا هو الجواب عن البيت الآخر .

أرى أنه قد يفصل بين كم وتمييزها بالظرف أو بالجار والمجرور , فيكون تمييزُها مرفوعاً على الإبتداء , أو مجروراً على الإضافة , أو منصوباً على التمييز , وإلى هذا الأخير ذهب البصريون , وقدّره الكوفيّون مجروراً بحرف جر , وقد يكون منصوباً على المفعولية إذا كان الفاصل بينهما فعلاً , كقولهم :" كم نالني منْهُمُ فضلاً على عَدَمٍ ", وقد يكون هناك تأويل آخر لم يتطرّق إليه النحاة ، يقوم على إضمار فعل يدلّ عليه الفعل قبل " كم "، لا سيما مع وجود حرف عطف ، يعطف " كم وما بعدها " على ما قبلها ، والتقدير:" تؤمُّ سناناً وكم تؤم دونه من الأرض محدودباً غارها "، فيكون تمييزها منصوباً على المفعول به. أما إضمار الفعل بعد " كم " فهو لضرورة الوزن , وأن الفاصل بين "كم " وتمييزها لا يخول نصب الإسم بعدها لأنّه يحتاج إلى عاملٍ ناصب للإسم , وقد يكون ذلك العامل فعلاً متعدياً مضمراً , أو إسماً يعمل عمل الفعل.

الفصل الثاني

مسألة تبادل المضمرات بعضها موضع البعض الآخر.

تناقش هذه المسألة استبدال ضمير متصل بضمير منفصل في التقديم و التأخير للأهمية كــأن يقول الشاعر " نقتل إيّانا ", أو " نقتلنا ".

الشاهد قول ذي الإصبع العدواني :

كأنّا يَوْمَ قُرَّى   **إنَّما نَقْتُلُ إيّانَا**(١)

– استشهد به سيبويه(٢) على أنّ الوجه في " نقتل إيّانا ، نقتلنا "، ولكنّــه وضــع المــضمر المنفصل في موضع المتصل ، وكان حقه أن يقول :" نقتل أنفسنا "، فاستعمل الضمير المنفصل موضع النفس لأنهما مترادفان.

– ذكره ابن جنى(٣) على ما حملوا من المنفصل عليه في البناء ، إذا كان ضميراً مثله ، وقد يستعمل في بعض الأماكن في موضعه ، نحو قوله :

إليكَ حتّى بَلَغْتُ إيّاكا(٤)

أي :" بلغتك "، وقول ذي الأصبع ، وهو بيت الكتاب:

كأنّا يَوْمَ قُرَّى   **إنَّما نَقْتُلُ إيّانَا.**

أي:" نَقَتُلُنا "، أو" نقتلُ أنْفُسَنا ", وبيت أمية:

(١) ديوان ذو الأصبع العدواني ، تحقيق عبدا لوهاب محمد العدواني وشريكة ، مطبعة الجمهور ،الموصــل، ١٩٧٣،ص٧٨، وكــذلك سيبويه– الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٢، دار الجيل، بيروت، ط٣، ١٩٨٣،ص ١١٠.

(٢) سيبويه– الكتاب ، ج٢, ص ١١٠.

(٣) ابن جنى– الخصائص، تحقيق محمد على النجار، ج٢، المكتبة العلمية، ص ١٩٤–١٩٥.

(٤) المصدر نفسه , ص١٩٤.

بالوارِثِ الباعِثِ الأمواتِ قَدْ ضَمِنَتْ   إيّاهُمُ الأرْضُ في دَهْرِالدّهاريْر[١]

التقدير :" ضمنتهم " فأتى بالضمير المنفصل " إيّاهم " ووضعه موضع ضـــمير " الهـــاء " المتصل في " ضمنتهم ", وكذلك قد يستعمل المتصل موضع المنفصل نحو قوله :

فَمَا نُبالِى إِذا ما كُنْتِ جَارَتَنا   ألاّ يُجاوِرَنا إلاّكِ دَيّارُ[٢]

التقدير:" إلاّ أنت " فوضع المتصل موضع المنفصل ، وقد يكون وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل ، أكثر شيوعاً في أقوال العرب من وضع الضمير المتــصل موضـــع المنفصل.

- استشهد الأعلم[٣] به على وضع " إيّانا " موضع الضمير المتصل على تقدير:" نقتلنا ".

- وقد ذهب ابن الشجري[٤] إلى مثل ذلك.

- أمّا ابن يعيش[٥] فقد ذكر بأن الشاعر لا يمكنه أن يأتي بالمتصل ، فيقول :" نقتلنا " لأنّه يتعدى فعله إلى ضميره المتصل ، فكان حقّه أن يقول :" نقتل أنفــسنا " لأنّ المنفــصل والـــنفس يشتركان في الانفصال ، ويقعان بمعنى واحد كقولهم :" ما أكرمْتَ إلاّ نَفْسَك، ومـــا أكرمْــتُ إلاّ إيّاكَ"، فلما كان المتصل لا يمكن وقوعه ها هنا لما ذكرناه ، وكان النفس والمنفصل مترادفـــان ,

---

(١) ابن جني- الخصائص ، ص١٩٥.

(٢) المصدر نفسه ، ص١٩٦.

(٣) الأعلم الشمنتري- تحصيل عين الذهب، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، دار الــشؤون الثقافيـــة العامـــة، بغـــداد ط١، ١٩٩٢، ص٣٧٢.

(٤) ابن الشجري- أمالى ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، ج١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، رسالة نوقشت فـــي ٢٠ ســـبتمبر ١٩٧٨, ص٥٩,في المجلس السادس في أمالي ابن الشجري.

(٥)- ابن يعيش- شرح المفصل, ج٣, عالم الكتب, بيروت, ص١٠٢-١٠٣.

استعمل أحدهما موضع الآخر ، وقرىء بوضع المنفصل موضع المتصل ، والمعنى :" إن قَتَلْنَا إيّانا " بمنزلة " قَتَلْنَا أَنْفُسَنا " .

– استشهد به البغدادي[1] على أنّ " إيّانا " فصل من عامله لوقوعه بمعنى إلا ، وهو شاذ. ومن ثم ذكر رأي سيبويه في المسألة حيث قال : إنه وضعه في باب من أبواب المضمر ، هذا باب ما يجوز في الشعر من " إيّا " ولا يجوز في الكلام. كقول حميد الأرقط :" إليكَ حتى بلغت إيّاكا", يريد :" بَلَغْتُكَ " فوضع الضمير المنفصل موضع المتصل. وذكر قول الزجاج[2]: أراد "بلغتك إيّاك "، فحذف الكاف ضرورة ، وهذا التقدير ليس بشيء ، لأنّه حذف المؤكد وترك التوكيد مؤكدا لغير موجود ، فالخروج من الضرورة أدّى إلى ما هو أقبح منها ، والمعنى : "سارت هذه الناقة إليك حتى بلغتك ".

وذكر بعضهم أنّه سمع الخليل يروي المثل القائل:" إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشواب "، والشاهد على ذلك قول ذي الأصبع:

كأنّا يَوْمَ قُرّى　　　إنّما نَقْتُلُ إيّانا

وقول حميد بن الأرقط:

إليكَ حتى بلغت إياك

وهو جائز من حيث المعنى , أمّا من حيث اللفظ فهو مُخلّ بالوزن , ولذلك اضطر الشاعر لوضع " إيّانا " بدل " أنفسنا ", و" أنفسنا " أفضل من " إيّانا " و لكنّ الوزن الشعري هو الذي اضطر الشاعر إلى ذلك.

---

(١) البغدادي– خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٥، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط٢، ١٩٨٤، ص ٢٨٠-٢٨١.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٨١.

والذي أرجحه أنه لا يجوز ذلك في اختيار الكلام ، لأنّ الضمير المنفصل لا يقوم في مثــل هذا مقام الضمير المتصل ، وفي كلا الشاهدين المذكورين فإنّ الشاعر استخدم الضمير المنفصل موضع المتصل للضروره الشعريه , رغم أنّ استخدامه متأخراً كان قبيحاً ، وقد ورد اســتخدام الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل متقدماً عليه في القران الكريم في قوله تعالى:

(إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) (١)

والأصل:" نعبدك ونستعينك "، حيث يكون استبدال الضمير المتصل بالضمير المنفصل في التقديم والتأخير للأهمية.

---

(١) سورة الفاتحة , آية (٥).

الفصل الثالث

مسألة إعمال أو عدم إعمال الحروف التي تدخل عليها " ما "

تناقش هذه المسألة إعمال أو عدم إعمال " ليت " المتصلة ب" ما " حيث كانت موضع اهتمام النحويين واختلافهم.

الشاهد قول النابغة الذبياني:

قَالَتْ ألاَ لَيْتَمَا هذَا الْحَمَامُ لَنَا   إلى حَمامَتِنا أو نِصْفَهُ فَقَدِ. (١)

- هذا البيت من شواهد سيبويه(٢) على استخدام " ليتما ", حيث أنّ الإلغاء في عمل " ليت " عند اتصالها بـــ" ما " حسن ، وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت للنابغة الذبياني.

فيرفعه على وجهين : الأول بمنزلة قوله تعالى :

(إِنَّ اللهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا)(٣)

والثاني بمنزلة قوله :" إنما زيدٌ منطلقٌ ".

- استشهد به الأسدي(٤) على أن " ليتما " رويت عن العرب على إلغاء وإعمال " ما "، كما في الشاهد المذكور. ألا ترى أن نصب النعت ، وهي " الحمام " يدل على نصب المنعوت وهو " هذا "، ولا ناصب له إلا " ليت "، و " ما " غير كافّة بين الناصب ومنصوبه ، و " لنا " شبه جملة في محل رفع خبر " ليت ", كما كان الجار والمجرور من قوله :" ليت زيــدا بالبـــاب "، كذلك.

---

(١) ديوان النابغة الذبياني, تحقيق علي الهروط, ١٩٩٢, ص٩, وكذلك الأب لويس شيخو- شعراء النصرانية في الجاهلية، الناشر مكتبة الأدب، ميدان الأوبرا، ص٦٦٥.

(٢) سيبويه- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٢، دار الجيل، بيروت، ط١، ص ١٣٧.

(٣) سورة البقرة , آية ٢٦.

(٤) الأسدي- شرح اللمع، تحقيق فائز فارس، ج١، السلسلة التراثية، الكويت، ط١، ١٩٨٤، ص٧٦.

ومن أنشد " هذا الحمامُ " برفع الصفة ، ف" هذا " عنده مرتفع بالابتداء ، و" لنا " في موضع الرفع على أنه خبر المبتدأ ، وتكون " ما " قد كفت " ليت " عن العمل.

- أمّا اليمني[١] فقد ألغى عمل " إنّ وأنّ ولكنّ " عند اتصالها بـ" ما " وأعمل " ليت "و "لعلّ" و " كأنّ " عند اتصالها بـ" ما " لقوة دلالتها على الفعل وتغيير معنى الإبتداء ، فتقول : "إنما زيد قائم "، و " لعلما محمداً منطلقٌ " .

- استشهد به ابن يعيش[٢] في باب الحروف المشبه بالفعل " إنَّ ، أنَّ "، ورواه على وجهين بالنصب ، والرفع ، فالنصب من وجهين : أحدهما : على إعمال " ليت " على ما وصفنا لبقاء معناها ، والآخر : أن تكون " ما " زائدة مؤكدة ، وقد كان رؤبة ينشده مرفوعا ورفعه من وجهين : أحدهما : أن تكون " ما " موصولة بمعنى " الذي " وما بعدها صلة , والتقدير:" ألا ليت الذي هو الحمام لنا "، والآخر : على إلغاء " ليت " وكفها عن العمل. وتقدير الصلة ضعيف في البناء التركيبي للجملة.

- استشهد به ابن مالك[٣] على اتصال ما الزائدة بـ" ليت ", فنصب الحمام ، قال ابن برهان مشيراً إلى رواية هذا البيت عن العرب بالإلغاء والإعمال.

فإن من رفع ، جعل " ما " كافة لِ" ليت "، ومن نصب ، جعلها زائدة غير معتدٍّ بها ، كما لم يعتدّ بها بين حرف الجر والمجرور ، في نحو:

---

(١) اليمني- كشف المشكل في النحو، تحقيق هادي عطية، ط١، ج١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١، ١٩٨٤، ص٣٥٨.

(٢) ابن يعيش- شرح المفصل,ج٨, عالم الكتب، بيروت، ص ٥٨.

(٣) ابن مالك- شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد القادر عطا وشريكه ، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١، ص ٤١٨.

(عَمَّا قَلِيلٍ)[1]

(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ)[2].

- ذكر الرضى[3] أن " ليت ولعل وكأن وأن المفتوحة " لا تدخل على مبتدأ يحمل في خبره معنى الطلب ، سواء كان ذلك الخبر مفرد أو جملة ,أمّا " ليت " و " لعل " فلأنّهما لطلب مضمون الخبر ، فلا يتوجه إلى ذلك المضمون طلب آخر ، إذ لا يجتمع طلبان على مطلوب واحد ,فإذا ألحقت ب" ما " بطل عملها على الأفصح ، وإذا دخلت " ما " على " ليت " جاز أن تعمل ، وأن تلغى ، فروي الشاهد المذكور رفعاً ونصباً , والإلغاء أكثر ، لأنّها تخرج بـ " ما "، عن الاختصاص في الجملة الإسمية ، وعدم سماع الأعمال في:" كأنما ، ولعلما ، ولكنما " وقياسها في الأعمال على :" ليتما " سائغ عند الكسائي ، وأكثر النحاة ، إذ لا فرق بينها وبين " ليتما "، وإذا سمع في: إنما مع ضعف معنى الفعل فيها ، فكيف مع سائر الحروف ؟ لكن الإلغاء أولى بالاتفاق ، لعدم السماع وفوات الإختصاص بسبب " ما ".

- ذكره ابن هشام الأنصاري[4] في " ما " الحرفية الزائدة واتصالها " بإن وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعل " لتكفّها عن العمل ، فيما دخلت عليه من الجمل الإسمية ، وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية ، حيث أن " ألا ليت " تبقى على اختصاصها بالجمل الإسمية على الأصح , خلافا لابن أبي الربيع ، والقزويني ، فإنهما أجازا " ليتما قام زيد "، ويجوز إعمالها استصحابا للأصل، حتى قيل بوجوبه ، ويجوز إهمالها حملا على أخواتها ، وقد روي بهما الشاهد المذكور، حيث

---

(١) سورة المؤمنون , آية ٤٠.

(٢) سورة آل عمران , آية١٥٩.

(٣) الرضي الاستراباذي- شرح الرضى على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ج٤، منشورات جامعة خان يونس بن غازي، ط٢، ١٩٩٦، ص ٣٣٧.

(٤) ابن هشام الأنصاري – شرح التصريح على التوضيح، ج١، دار الفكر، ص ٢٢٥.

روي برفع الحمام ونصبه فالرفع على إهمال عملها ، والنصب على الإعمال ، وليس فيه رد على القائل بوجوب الإعمال، لأن سيبويه أجاز في رواية الرفع، أن تكون " ما " موصولة أسم " ليت ", وهذا خبر مبتدأ محذوف ," والحمام " نعت هذا ," ولنا " خبر " ليت ", والتقدير:" ليت الذي هو هذا الحمام لنا ", وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت.

- ذكره الأشموني[1] في باب إن وأخواتها فقال:

ووصْلُ " ما " بذِي الحرُوفِ مُبْطِلٌ إعْمالَها وقَدْ يَبْقَى العَمَلْ[2]

ويريد أنّ " وصل ما " الزائدة بذي الحروف مبطل " إعمالَها " لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء وتهيئها للدخول على الفعل ، فوجب إهمالُها لذلك ، نحو " أنما زيد قائم "، " وكأنما خالد أسد "...الخ ، وقد يبقى العمل ، وتجعل " ما " ملغاة ، وذلك مسموع ،" في ليت "، لبقاء اختصاصها.

فيروي بنصب " الحمام " على الإعمال ، ورفعه على الإهمال ، وقد ذهب الزّجاج , وابن السرّاج , إلى جواز الإعمال قياسا ، ووافقهم ابن مالك ، ولذلك أطلق في قوله :" وقد يبقى العمل"، ولكن مذهب سيبويه المنع ، لما سبق من أنّ " ما " أزالت اختصاص هذه الحروف بالأسماء , وهيأتها للدخول على الفعل ، نحو قوله تعالى :

(قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ)[3]

(كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ)[4]

وقول الشاعر:

---

(١) الأشموني- شرح الأشموني، تحقيق حسن حمد، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص ٣١١-٣١٢.

(٢) المصدر نفسه , ص ٣١١ .

(٣) سورة الأنبياء , آية ١٠٨.

(٤) سورة الأنفال , آية ٦.

فوالله ما فارَقْتُكم قالياً لَكُمُ ولكنّما يُقْضى فَسَوْفَ يكونُ[1]

وقوله:

أَعِدْ نَظَراً يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّما أضاءَتْ لَكَ النّارُ الحِمارَ الْمُقَيَّدا[2]

بخلاف " ليت " فإنّها باقية على اختصاصها بالأسماء ، ولذلك ذهب بعضُ النحويين إلى وجوب الإعمال في " ليتما "، وهو يشكل على قوله في شرح التسهيل ، يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع.

- استشهد به البغدادي[3] على أن " ليت " إذا اتصلت بها " ما " جاز أن تعمل وأن تلغى ، وذكر قول سيبويه الذي سبق ذكره ، حيث روي هذا البيت بالوجهين ، والإلغاء أكثر.

وأمّا " لعلما " فهو بمنزلة " كأنما " قال الشاعر:

تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذاتَ نَفِسكَ وأَنْظُرَنْ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمُ[4]

وقال الخليل:" إنما " لا تعمل فيما بعدها كما أنّ " إنّ " إذا كانت لغوا لم تعمل.

- استشهد به الشنقيطي[5] في باب " إن وأخواتها ", على أن " ليت " إذا وصلت بـ" ما "، يجوز إعمالها وإهمالها ، ولم يتعرض لترجيح أحدهما على الآخر ، وذكر أنّ سبب كف " ما " لهذه الأحرف أزال اختصاصها بالأسماء ، وإنّما جاز الإعمال في " ليت " لبقائه ، ورجّح سيبويه, والرّضي , إعمالَ كلا الوجهين ، لأنّ البيت روي بهما ، وأضاف:" قال صاحب

---

(١) الأشموني –شرح الأشموني, ص٣١١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٣١١.

(٣) البغدادي– خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، ج١٠،مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي، بالرياض،ط١, ١٩٨٢, ص٢٥١–٢٥٢.

(٤) المصدر نفسه , ص٢٥٢.

(٥) الشنقيطي– الدرر اللوامع، تحقيق عبد العال مكرم، ج٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٢، ص٢٠٤–٢٠٥.

الارتشاف أبو حيّان الأندلسي : وأمّا مجيء الفعل بعد " لعلما " و " ليتما " فهو مذهب البصريين ، أجازوا: "ليتما ذَهَبْتُ ، ولعلما قُمتُ ".

وزعم الفراء: أنّ ذلك لا يجوز ، فلا تجيء الجملة الفعلية بعدهما ، وزعم الكوفيون أن "ليتما" باقية على اختصاصها بالجملة الإسمية , بمعنى : البقاء على إعمال هذه الحروف رغم دخول "ما" عليها.

– اختلف البصريون والكوفيون على إعمال " ليت " أو عدم إعمالها بعد دخول " ما " الكافة عليها ، فمذهب البصريين أن " ليت " كغيرها من أخواتها غير مختصة بالجملة الإسمية فقط ، وإنما قد تدخل على الجملة الفعلية ، وهذا يجعلها ضعيفة عند اتصالها بـ" ما " الكافة عن العمل، ولذلك فإن البصريين يرون عدم إعمالها عند اتصالها بما.

أما الكوفيون فيرون أن " ليت " مختصة بالجملة الإسمية ، وأن دخول " ما " عليها لا يبطل عملها ، ولذلك فهم يرون وجوب نصب الإسم بعدها رغم اتصالها بـ" ما ", فهم ينصبون كلمة " الحمام " في الشاهد على أنها نعت أو بدل لإسم " ليت " المنصوب.

أرجّح مذهب سيبويه في ذلك ، على أن رفع " الحمام " بعدم إعمال " ليت ", هو الأفضل والأنسب في هذا البيت ، لضعف هذه الحروف المشبهة بالأفعال ، وعدم اختصاصها , فهي مرشّحة للدخول على الأسماء والأفعال , وهذا يبعدها عن الإختصاص.

الباب السادس

أسماء الأفعال

ويتألف من فصل واحد : أسماء الأفعال معربة أم مبنية ؟

الفصل الأول

مسألة في باب"أسماء الأفعال معربة أم مبنية ؟

تناقش هذه المسألة موضوع إعراب أسماء الأفعال معربة أم مبنية.

الشاهد قول زهير:

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا ... دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ فِي الذُّعْرِ[1]

نِزال : بمعنى المنازلة , وهي المبارزة في بداية المعركة .

– " ذهب البصريون إلى أن فعل الأمر للمخاطب المُعَرَّى عن حرف المضارعة , نحو:"إفعل" مبني على السكون ، أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنه معرب مجزوم "[2].

– استشهد به سيبويه[3] على ما جاء من المذكر معدولا عن حدّه , نحو:" فُسَقَ ، ولُكَعَ ، وعُمَرَ "، وهذا المذكر نظير ذلك المؤنث.

فقد يجيء هذا المعدول اسما للفعل وصار بمنزلته كقول الشاعر:

مَنَاعِها من ابلٍ مَنَاعِها ... ألا ترى الموتَ لَدَى أرْباعِهَا[4]

و الأمر منه يأتي للمذكر أو للمؤنث بمعنى :" إمنعْ ", أو " إمنعي ", وقال أيضا:

تَرَاكِها من أبلٍ تَرَاكِها ... ألا ترى الموتَ لَدَى أوْراكِهَا[5]

---

(١) ديوان زهير, دار القلم, بيروت– لبنان, ص٣٠, وكذلك الأب لويس شيخو– شعراء النصرانية في الجاهلية، الناشر مكتبة الأدب ، ميدان الأوبرا، ص ٥٤١.

(٢) الأنباري– الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق حسن حمد، ج٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨، مسألة رقم "٧٢" ، ص٥٢٤– ٥٣٧.

(٣) سيبويه– الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٣، دار الجيل، بيروت، ط١، ص٢٧١ .

(٤) المصدر نفسه , ص٢٧٠.

(٥) المصدر نفسه , ص٢٧١ .

والأمر منه قد يكون للمذكر أو للمؤنث بمعنى :" أتركْ ", أو " أتركي ", فالحدّ في كل هذا ما شابه " إفعلْ "، ولكنّه معدول عن حدّه ، وحرك آخره , لأنّه لا يكون بعد الألف ساكن آخر ، وحُرِّك بالكسر , لأنَّ الكسر ممّا يؤنث به ، تقول:" إنّكِ ذاهبةٌ وأنتِ ذاهبةٌ ", وتقول :"هاتي هذا للجارية"، إذا أردت المؤنث ، وإنّما الكسر من الياء.

- استشهد به المبرّد[١] على ما كان في معنى الأمر فإنّما كان حقّه أن يكون موقوفا ، لأنّه معدول عن مصدر فعلٍ موقوف ، موضوعٍ في موضعه ، مجازُهُ مَجازُ المصادر التي يؤُمر بها، نحو:" ضَرْباً زيداً "، كما قال عزّ وجلّ:

(فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ الرِّقَابِ).[٢]

إنما المعنى :" أُتْرُكْها " إلا أن اسم المؤنث موقوف الآخر محرك بالكسرة لالتقاء الساكنين ، وحركته الكسر.

- استشهد به الأعلم الشنتمري[٣] على قوله " نِزال " وهو اسم , لقوله :" إنزلْ " على ما تقدم، كما دلّ على أنّه اسم مؤنث دخول التاء في فعله " دُعِيَتْ " في الشاهد .

- ذكره ابن يعيش[٤] فيما جاء من أسماء الأفعال والأصوات ، وقال: هي على ضربين: ضرب لتسمية الأوامر , وضرب لتسمية الأخبار , والغلبة للأول , وهو ينقسم إلى: ما هو مُعَدٌّ للمأمور و إلى غير ما هو مُعَدٌّ له ، قال الشارح: اعلَمْ أنَّ معنى قول النحويين" أسماء الأفعال , المراد بها أنها وضعت لتدل على صيغ الأفعال، كما تدل الأسماء على مُسمّياتها ، واعلمْ أنّ هذه

---

(١) المبرد- المقتضب، تحقيق محمد عضيمة، ج٣، عالم الكتب، بيروت، ص ٣٦٨-٣٧٠
(٢) سورة محمد , الآية ٤.
(٣) الأعلم الشنتمري- تحصيل عين الذهب،تحقيق زهير سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد, ط١، ١٩٩٢، ص ٤٦٧.
(٤) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٤، عالم الكتب بيروت، ص ٢٥-٢٧.

الأسماء وإنْ كان فيها ضمير تستقل به , فليس ذلك على حدّه في الفعل ، ألا ترى أن فعل الأمر يصير بما فيه من الضمير المستتر جملة ، وليست أسماء الأفعال كذلك , بل هي مع ما فيها من الضمير أسماءٌ مفرده على حدّها في اسم الفاعل , واسم المفعول , والظرف , والذي يدل على أن هذه الألفاظ أسماءٌ مفردة هو إسْناد الفعل إليها , كقول زهير في الشاهد المذكور ، فلو كانت " نَزالِ " بما فيها من الضمير جملة لما جاز إسناد " دُعِيَتْ " إليها .

– ذكره البغدادي(1) موضّحاً رأي سيبويه المذكور سابقا , ثم أضاف قول ابن السراج , اعلم أنّه لا يُبْنَي على مثال " فَعالِ " من هذا الباب على الكسر إلا وهو مؤنث معرفة معدول عن جهته من الأفعال الماضية , أوالمضارعة , أو فعل الأمر في الشاهد المذكور ، وإنّما بُني على الكسْرِ لأنّ الكسر مما يُؤنّثُ به ، تقول للمرأة :" أنتِ فعلْتِ وإنكِ فاعلةٌ "، وكان الأصل إذا أردت به الأمر السكونْ ، فحركته لالتقاء الساكنين ، فجعلت حركة الكسرة للتأنيث ، وذلك قولك :" نَـزالِ وتَراكِ "، ومعناه " إنزل واتركْ " فهما معدولان عن المتاركة والمنازلة ، وقال عن الشاهد المذكور بأنّه مذهب سيبويه .

– وأضاف قول الأعلم: الشاهد في قوله :" نَزَالِ "، هو اسم لقوله " إنزلْ "، ودلّ على أنّه إسم مؤنث دخول التاء على فعله ، وهو " دُعِيَتْ "، وإنّما أخبر عنها على طريق الحكاية وإلا فالفعل ، وما كان اسما له ، لا ينبغي أن يخبر عنه .

– استشهد به الشنقيطي(2) على أنّ قول: " دُعِيتْ نزال " من باب الإسناد اللفظي لا المعنوي , لأنّ أسماء الأفعال لا يسند إليها , ولا يخبر عنها , وأضاف بأن البيت من شواهد

(1) البغدادي– خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٦، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٨٦، ص ٣١٦–٣١٧.
(2) الشنقيطي– الدرر اللوامع، تحقيق عبد العال مكرم، ج٥، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٩٨٥، ص٣٠٠–٣٠١.

سيبويه في باب ما جاء معدولاً عن حدّه من المؤنث من قسم ما جاء إسماً للفعل وصار بمنزلته ، وأنشد على ذلك أبياتاً منها الشاهد المذكور ، حيث يقال :" نزال " أي " إنزل " وهو من قول زهير:"ولنعم حشو الدرع...الخ ".

– استشهد به الأنباري[١] في المسألة الثانية والسبعين ، فقال : إنّ فِعْلَ الأمرِ مُعْرَبٌ عند الكوفيين , ومَبْنيّ عند البصريين ، فالكوفيون يقولون : هو فعل أمر مجزوم وعلامة جزمه السكون ، والبصريون يقولون : هو فعل أمر مبني على السكون.

وقد ردّ على أقوال الكوفيون في قولهم :" بأنّ ما بني على " فعال " من أسماء الأفعال لتضمنه معنى لام الأمر ، لأن " نزال " اسم " إنزل "، وأصله " لِتَنْزِلْ "، قلنا: هذا على البناء ، والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن ما كان على وزن " فعال " من أسماء الأفعال , نحو :" نزال " مبني لقيامه مقام فعل الأمر , فلو لم يكن فعل الأمر مبنيا وإلا لما بني ما قام مقامه.

– أذهب في هذه المسألة إلى ما ذهب إليه سيبويه من أنّ " نزال " وما شابهها كـ " تَراكِ "، و" دَرَاكِ "، و" حَذارِ "، و" مَناعِ " وغير ذلك , إنما هي أسماء أفعال مبنية ومعدولة , عن فعل الأمر " إنزلْ "، و" امنعْ "، و" اتركْ "، و" احذرْ "، و" أدركْ "، والأصل أن تكون هذه مبنية كأفعال الأمر على السكون ، وقد امتنع بناؤها على السكون لاجتماع الساكنين , وهما الألف الساكنة والحرف الساكن بعدها ، ولذلك كان لا بد من تحريك الحرف الأخير ، وقد جاء تحريكه على الكسر لكي يلائم المؤنث لأنّ " نزال " من المنازلة وهي مؤنثة والتأنيث يناسبه الكسر كقولهم :" أنتِ وهذهِ " للمؤنث , ولكنّ في أقوال العلماء لَبْسٌ في أن تاء التأنيث في الفعل الذي

(١) الأنباري– الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق عبد العال مكرم، ج٥، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥،المسألة رقم "٧٢"، ص٥٢٤– ٥٣٧.

قبله " دُعِيَتْ نزالْ ", قد أشارت لتأنيث إسم الفعل " نزالْ ", التي هي في الأصل مبنيّــة علـــى السكون , ولكنّ التقاء الساكنين وهما الألف والسكون في " نِزالْ " أدى إلى تحريكها بكسر اللام, لتلائم المؤنث. وتاء التأنيث في الفعل قبلها " دُعيَتْ " يشير أن الفعل مسند إلى إسم الفعل , وإسم الفعل لا يسند إليه , وفي هذه الحالة , يلتبس الأمر في أن تكون " نزال " إسم لقبيلة , ويكـــون إعرابها نائب فاعل لِ" دُعِيَتْ " الفعل الماضي المبني للمجهول , وقد يكون التأنيث قد جاء مـــن الحرب و المنازلة , على تأويل إذا دعي في الحرب بمصطلح أو بكلمة " نزال " التي هي بمعنى المنازلة , أو النزول عن الخيل والمقارعة بالسيوف بدل الرّماح , أو أن يكون الأمر في القتال على ظهر الخيول أصبح عسيراً, لاشتباك الفرسان من الطرفين مع بعضهم وتداعي القوم, أن :" هيُّوا إلى النزال ", بمعنى اقبلوا إلى المنازلة , فإنّ الأمر أصبح يستدعي ذلك. و المنازلة أيضاً تكون في بداية المعركه بين عدد من الفرسان في الطرفين المتصارعين فتكون "نزال " مـــشتقه من الفعل الثلاثي المزيد بألف المشاركه " نازلَ " وليست من الفعل الثلاثي "نزل" لأنّ المـــصدر من :" نزَلَ " هو " نزولاً "، ولكن مصدر " نازل "هو " منازله ".

الباب السابع

في الصرف

ويتألف من فصل واحد : صرف ما جاء على صيغة منتهى الجموع.

الفصل الأول

مسألة صرف ما جاء على وزن صيغة منتهى الجموع

تناقش هذه المسألة كلمة " قصائد " الممنوعة من الصرف حيث صرفها الشاعر لأنّها جاءت على صيغة منتهى الجموع.

الشاهد قول النابغة الذبياني:

فَلْتَأتِيَنْكَ قصائِدٌ ولْيَدَ فَعَنْ　　　جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الأَكْوَارِ[1]

- ذكر ذلك سيبويه[2] في الكتاب تحت عنوان :" هذا باب ما يحتمل الشعر " فقال : اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام مِنْ صَرْفِ ما لا ينصرف ، يشبّهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء ، وحَذْفِ ما لا يحذف ، يشبّهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً قال العجاج:

قَواطِناً مكّةَ مِنْ وُرْقِ الحِمَى[3]

كما ذكره أيضاً تحت باب :" هذا باب ما جرى من أسماء الفاعلين و المفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل "[4] , ومما يجري مجرى " فاعل " من أسماء الفاعلين " فواعِلْ " فمن ذلك قولهم :" هن حواجّ بيت الله "[5], وقول أبي كبير الهذلي[6] :

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ　　　حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ.

---

(١) ديوان النابغة الذبياني, تحقيق علي الهروط, ١٩٩٢, ص٣١, وكذلك الأب لويس شيحو- شعراء النصرانية في الجاهلية، الناشر مكتبة الآداب، ميدان الأوبرا , ص ٦٧٥.

(٢) سيبويه- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج١، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٣, ص٢٦.

(٣) المصدر نفسه وكذلك الجزء , ص١٠٨.

(٤) المصدر نفسه وكذلك الجزء , ص١٠٨.

(٥) المصدر نفسه وكذلك الجزء , ص١٠٩.

(٦) المصدر نفسه وكذلك الجزء , ص١١٠.

وقول العجاج[١]:

أَوَالِفاً مكّةَ مِنْ وُرْقِ الحِمى

- وافق ابن جني[٢] البصريين في صرف " قصائد " و " عواقد " وما شابها ، فصرفها لضرورة الشعر ، كما قال في " خصائصه"[٣] أنّها تصرف بردّها إلى الأصل.

- وذكر ذلك الأعلم الشنتمري[٤] في كتابه " النّكْت في تفسير كتاب سيبويه ", تحت عنوان "باب ما يحتمل من الشعر " حيث ذكر ما قاله سيبويه في الكتاب.

- كما ذكره السيرافي[٥] في " شرح كتاب سيبويه " تحت عنوان :" هذا باب ما يحتمل الشعر" فذكر ما قاله سيبويه ، وذكر من ضرورات الوزن " صرف ما لا ينصرف " في الشعر وليس في الكلام ، فممّا جاء منوناً قول النابغة في الشاهد المذكور حيث نَوّنَ " قصائد " وهي لا تنصرف كما ذكر قول أبي كبير ، فصرف " عواقد " وهي لا تنصرف ، وقال الكسائي والفراء[٦]: يجوز " صرف كل ما لا ينصرف " إلا " أفعل منك " نحو :" زيد أفضل منك " فهما لا يجيزان صرفه في الشعر ، وزعما أنّ " مِنْ " هي التي منعت ذلك .

---

(١) سيبويه- الكتاب , ص١٠٩.

(٢) ابن جني- المنصف, تحقيق ابراهيم مصطفى وشريكه, ج٢, مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي, مصر,ط١, ١٩٥٤, ص٧٨-٧٩.

(٣) ابن جني- الخصائص, تحقيق محمد علي النجار, ج٢, المكتبة العلمية, ص٣٤٧.

(٤) الأعلم الشنتمري- النكت في تفسير كتاب سيبويه, تحقيق يحيى مراد, دار الكتب العلمية, بيروت, ط١, ٢٠٠٥, ص٣٢-٣٨.

(٥) أبو سعيد السيرافي- شرح كتاب سيبويه, تحقيق احمد حسين المهدي وشريكه, المجلد٢, دار الكتب العلمية, بيروت, ط١, ٢٠٠٨, ص١٨٨- ١٩٣.

(٦) المصدر نفسه , ص١٩٣.

وأجاز البصريون صرفه و قالوا إن العلّة المانعة لصرف " أفضل منك " هي وزن الفعل، فيصير بمنزلة " أحمر " فكما جاز صرف " أحمر " في الضرورة ، جاز صرفه ، ومما أجيز في صرفه في الشعر قول النابغة:

إِذَا مَا غَدَوْا بالجَيْشِ حلَّقَ فَوْقَهُمْ   عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصائِبِ[١]

فصرف " عصائب " لمّا ردّها إلى أصلها.

– استشهد ابن يعيش[٢] بقول أبو كبير الهذلي:

ممَّن حَمَلْنَ بِهِ وهُنَّ عَواقِدٌ   حُبُكَ النِّطاقِ فشَبَّ غيرَ مُهَبَّلِ[٣]

فصرف " عواقد " ضرورة ونصب به " حبك ", وقد كثر ذلك في " فواعل " لاطّراده في جمع " فاعله " اطّراد جمع السلامة فيه.

– ذكر البغدادي[٤] قول أبو كبير الهذلي وأشار إلى أنّ " حُبُكَ النِّطاق " مفعول ل"عواقـد ", وهو جمع عاقدة.

– ذكر الأنباري[٥] بأنّ البصريين يذهبون إلى أنّ الأصل في الأسماء الصرف ، وإنّما يمنع بعضها من الصرف , لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل ، فإذا اضطُرَّ الشاعرُ ردَّهـا إلى الأصل ، ولم يلتفت لتلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها ، كما ورد في الشواهد السابقه وغيرها.

---

(١) أبو سعيد السيرافي– شرح كتاب سيبويه، ص ١٩٣.

(٢) ابن يعيش– شرح المفصل، تحقيق احمد السيد احمد، المجلد ٣، ج٦، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ص ١١١.

(٣) المصدر نفسه , ص ١١١.

(٤) البغدادي– خزانة الأدب, تحقيق عبد السلام هارون, الهيئة المصرية العلمية للكتب, ط٢, ج١, ١٩٧٩, ص١٩٢

(٥) الأنباري– الإنصاف في مسائل لاخلاف، ج٢، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨، المسألة رقم "٦٩"، ص ٢٦–٢٨.

- أرى أن الأصل في جميع الأسماء هو صرفها ، ولا يمتنع بعضها من الصرف إلاّ لعلةٍ معينه ، والعلل التي تمنع الأسماء من الصرف مبثوثه في أغلب كتب النحو والصرف ، والأصل أن تُلتَزمَ ، ولكن الشعراء قد يصرفونها بردّها إلى الأصل لضرورة الوزن فقط ، ولا يجوز ذلك في سائر الكلام.

الخلاصة

تضمنت هذه الرسالة أربع عشرةَ مسألةً نحوية، وافقت البصريين في ستِ مسائل، والكوفيين في مسألتين، وانفردت برأيٍ خاص، في ستِ مسائل.

فقد وافقت البصريين في مسألة بناء ظرف الزمان إذا أضيف إلى مبني أو إلى جملة فعلية فعلها ماضٍ، وإعرابه إذا أضيف إلى جملة اسمية أو فعلية فعلها مضارع، ووافقتهم في جواز رفع فعل الجزاء " فعل جواب الشرط " وجزمه إذا كان فعل الشرط ماضياً، وفي عدم جواز وضع الضمير المنفصل موضع المتصل في اختيار الكلام إلا في ضرورة الشعر، وفي خروج " ليت وأخواتها " عن دائرة اختصاصها بالأسماء عند دخول "ما " عليها، وهذا يؤدي إلى عدم إعمالها في بعدها، وأن أسماء الأفعال تكون مبنية ومعدولة عن أفعالها، فما كان منها اسم فعل أمر يكون كأفعال الأمر مبنياً على السكون، وأنه يحرك بالكسر لالتقاء الساكنين وملاءمته للمؤنث المكسور عادةً، وفي عدم صرف ما لا ينصرف إلا في ضرورة الشعر، حيث ترد إلى أصلها قبل منعها من الصرف.

كما وافقت الكوفيين في مسألة أن الاسم المتقدم على الفعل يكون فاعله وليس مبتدأ، وقد يكون ذلك للضرورة الشعرية، وبخاصة إذا كان الاسم قد وقع بين اسم الشرط وفعله، فالبصريون يضمرون فعلاً يلي اسم الشرط ويتقدم على الاسم الذي فصل بين اسم الشرط وفعله، وفي هذه الحالة يكون اسم الشرط قد جزم ثلاثة أفعال، نحو :" فمتى ينبهم واغل ينبهم يحيوه " وهذا غير جائز في العربية، كما وافقت الكوفيين في مجيء " أو " بمعنى " الواو " لأن العرب قد توسعوا في الخروج عن المألوف، فأجازوا مجيء الحروف بمعان مجازية كثيرة، لأغراض التوسع في الكلام أو للضرورة الشعرية.

أما المسائل التي انفردت برأيٍ خاصٍ فيها دون الأخذ برأي البصريين أو الكوفيين فهي كما يلي :

– المسألة الأولى:" أيُّ العاملين أولى بالتنازع ؟" في قول امرئ ألقيس:

فَلَو أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيْشَةٍ   <u>كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ</u> مِنْ المَالِ

فالبصريون يرون أن لا تنازع في هذا البيت بين الفعل " كفاني " والفعل " ولم أطلب "، لأن

الفعل الأول غير منفي ولا يعطف فعل منفي على فعل غير منفي، ولأن المعنى يكون متناقضاً.

أما الكوفيون فقد أعملوا الفعل الأول " كفاني "، وأدخلوا المسألة في باب التنازع بحجة أن الشاعر فصيح وهو امرؤ ألقيس.

وقد ذهبت في هذه المسألة إلى أن المعمول " قليل " مرتبطاً من حيث العلاقة التركيبية في النظم بالفعل الأول " كفاني "، وليس بالفعل الثاني " قليل " لدلالة المعنى السياقي على ذلك، ولو كان مرتبطاً بالفعل " ولم أطلب " لاختل المعنى الدلالي السياقي في الكلام.

– المسألة الثانية: التي تتعلق بالاستثناء المنقطع في بيت النابغة الذبياني:

إلا الأواريَّ لأَياً ما أُبيّنُها   والنُّوْىُ كالْحوْضِ بالمُظْلوَمةِ الْجَلَدِ

الاستثناء المنقطع على تقدير " لكن "، وذهب الكوفيون إلى تقدير " إلا "، ب" سوى "، فجروا المستثنى على الإضافة لِ" سوى ".

وذهبت في هذه المسألة إلى أنها مسألة لغوية خلافية بين الحجازيين الذين تكاد لغتهم أن تكون لغة القرآن الكريم في غالبيتها العظمى، وهم ينصبون الاستثناء المنقطع دائماً وبين أهل تميم الذين يقولون بأن المستثنى منه في حالتي كونه من جنس المستثنى منه أو من غير جنسه، فوافقت لغة أهل الحجاز لأنها لغة القرآن الكريم.

– المسألة الثالثة: الفصل بين "كم " وتمييزها بالظرف أو الجار والمجرور أو الفعل، في قول زهير:

تَؤُمُ سناناً وكَمْ دُونَه   من الأرْضِ مُحْدَوْدِباً غارُهَا

اختلف النحويين في هذه المسألة، فذهب البصريون إلى نصب معمول " كم " على التمييز، بينما ذهب الكوفيون إلى جره بحرف جر، وذهب ابن يعيش إلى جواز رفعه على الابتداء، وقد يكون منصوباً على المفعولية إذا كان الفاصل بينهما فعلاً، وقد ذهبت إلى تأويل آخر لم يتطرق إليه النحاة يستند إلى إضمار فعل بعد " كم " يدل عليه الفعل قبلها، لا سيما مع وجود حرف عطف يعطف " كم " وما بعدها على ما قبلها، والتقدير :" تؤم سناناً وكم تؤم دونه محدودباً "، وقد جاء إضمار الفعل بعد " كم " لضرورة الوزن، لا سيما أن الفاصل بين " كم " وتمييزها بالظرف أو الجار والمجرور، ولا يسوغ نصب معمول " كم " لأنه يحتاج لعاملٍ ناصبٍ للاسم المعمول.

– المسألة الرابعة: جواز دخول حرف النداء على الجملة الاسمية مع تقدير حذف المنادى، في قول النابغة الذبياني:

يا لَعنْةَ اللهِ والأقَوَامِ كُلِّهِمُ   والصالحينَ على سمعانَ من جارِ

ذهب الكوفيون إلى جواز حذف المنادى إذا وليّ حرف النداء جملة فعلية طلبية " أمر أو تمنٍ أو دعاء "، ذهب البصريون إلى جواز حذف المنادى إذا وليّ حرف النداء جملة خبرية، وتأول سيبويه حرف النداء بأنه حرف تنبيه.

وأرى في هذه المسألة تقدير حرف النداء ب" ألا " التي يستفتح بها الكلام، وأن الشاعر استخدم " الياء " بدلاً من " ألا " الاستفتاحية لضرورة الوزن، ويكون تقديرها في الشاهد:

ألا لَعنْةَ اللهِ والأقَوَامِ كُلِّهِمُ   والصالحينَ على سمعانَ من جارِ

– المسألة الخامسة: جواز أو عدم جواز ترخيم المنادى المضاف، في قول زهير:

خُذُوا حَظَّكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ واذكُرُوا   أواصِرَنا والرِّحْمُ بالغَيْبِ تُذكَرُ

ذهب البصريون إلى أن ترخيم المنادى المضاف غير جائز إلا في لضرورة الوزن، بينما ذهب الكوفيون إلى أن جوازه في آخر الاسم المضاف إليه كما هو في الشاهد المذكور، وأذهب إلى أن جواز ترخيم المضاف إليه جرياً على ترخيم الاسم المركب تركيباً مزجياً، نحو:" بعلبك "، فنقول:" يا بعل " على حذف المقطع الأخير من " بعلبك " لأنه الاسم المركب تركيباً مزجياً يشكل اسماً واحداً، وعليه يقاس ترخيم الاسم المركب تركيباً إضافياً كما هو في الشاهد المذكور.

– المسألة السادسة: إقحام اللام في المنادى بين المضاف والمضاف إليه، في قول النابغة الذبياني:

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُو بَنِي أَسَدٍ   يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لأِقْوْامِ

ذهب سيبويه إلى أن اللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه جاءت توكيداً لإضافة، ووافقه على ذلك الأعلم الشنتمري، وابن يعيش، وذكر ابن جني أنها جاءت تمكيناً واحتياطاً لمعنى الإضافة، وعدّها السيوطي ضمن باب الضرورة الشعرية، ووصفها المالقي بأنها اللام المفردة العاملة الزائدة والمقحمة بين المضاف والمضاف إليه للتوكيد والتخصيص، وأرى أن إقحام اللام في الشاهد المذكور جاء مع أسلوب من أساليب النداء المستخدمة في العربية لأغراض الإستغاثة أو التفجّع والتحسّر، فقد تكون مبنية على الفتح مع المستغاث به، كما تكون مبنية على الكسر مع المستغاث له ولهذا فإن إقحام اللام المكسورة جاء للتحسّر والتفجّع ضمن نمطٍ أو أسلوب من أساليب العربية في الإستغاثة.

المصادر والمراجع

- الازهري- ***شرح التصريح*** , دار الفكر.
- الاسدي – ***شرح اللمع*** ، تحقيق فائز فارس ، السلسلة التراثية ، الكويت , ط١٩٨٤،١.
- الاشموني – ***شرح الاشموني***، تحقيق حسن حمد ،دار الكتب العلمية ،بيروت ، ط١٩٨٨،١ .
- الاعلم الشنتمري _***تحصيل عين الذهب*** _تحقيق زهير سلطان ،دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط١ ،١٩٩٢ .
- الانباري _ ***الانصاف في مسائل الخلاف***، تحقيق حسن حمد ،دار الكتب العلمية ، بيروت, ط١ ،١٩٩٨ .
- البغدادي (ابن السراج) _***الاصول في النحو***، تحقيق عبدالمحسن الفتلي ،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،ط٣ ،١٩٩٦ .
- البغدادي (عبد القادر) _***خزانة الادب***، تحقيق عبد السلام هارون ،مكتبة الخانجي بالقاهرة ،ودار الرفاعي بالرياض .
- ابن الشجري _***امالي ابن الشجري***، تحقيق محمود محمد الطناحي ،مكتبة الخانجي بالقاهرة ،رسالة نوقشت في ٢٠ سبتمبر ١٩٧٨ .
- ابن جني:

  أ- ***الخصائص***، تحقيق محمد علي النجار ،المكتبة العلمية .

  ب- ***المنصف***، تحقيق ابراهيم مصطفى وشريكة ،ط١ ،١٩٥٤ ،مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر.

  ج- ***اللمع في العربية***, تحقيق فائز فارس, دار الأمل للنشر, إربد- عمان, ١٩٩٠.

د- ***سر صناعة الإعراب***، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم ،دمشق , ١٩٩٣.

- ابن عصفور :

أ- ***شرح جمل الزجاجي***، تحقيق أبو جناح ،عالم الكتب ،بيروت ،ط١ ،١٩٩٩ .

ب- ***المقرب***، تحقيق أحمد الجواري وشريكة ،ط١ ،١٩٧١ .

- ابن عقيل _***شرح ابن عقيل***، تحقيق محمد محي الدين عيد عبد الحميد .
- ابن فلاح اليمني :

أ- ***المغني في النحو***، تحقيق عبد الرزاق السعدي ،وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد، ط١ ،١٩٩٩ .

ب- ***كشف المشكل في النحو***، تحقيق هادي عطية ،مطبعة الارشاد ،بغداد ، ط١،١٩٨٤ .

- ابن مالك _***شرح التسهيل***، تحقيق محمد عبد القادر عطا وشريكة ،دار الكتب العلمية، بيروت ،ط١ ،٢٠٠١ .
- ابن هشام الانصاري :

أ- ***مغني اللبيب***، تحقيق مازن مبارك وشريكة ،دار الفكر ،بيروت ط١ ،١٩٩٢ .

ب- ***شرح قطر الندى***، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ،ط٤ ،٢٠٠٠ .

ت- ***أوضح المسالك***، دار الفكر ،بيروت .

- ابن يعيش _***شرح المفصل***، عالم الكتب ،بيروت .
- ابو علي الفارسي :

أ- ***الايضاح***، تحقيق كاظم المرجان ،عالم الكتب ،بيروت ،ط٢ ،١٩٩٦ .

ب- ***شرح الأبيات المشكلة للإعراب وإيضاح الشعر***، تحقيق حسن هنـداوي ،دار القلم ،دمشق ،دار العلوم والثقافة ،بيروت ،ط١ ١٩٨٧ .

- الجرجاني (عبدالقاهر)_ ***المقتصد في شرح الايضاح***، تحقيق كاظم بحر مرجان .
- الرضي الاستراباذي _***شرح الرضي على الكافية***، تحقيـق يوسـف حـسن عمـر، منشورات جامعة قان يونس بن غازي ،ط٢ ،١٩٩٦ .
- الرماني (علي بن عيسى)_***كتاب معاني الحروف***، تحقيق عبدالفتاح شـلبي ، مكتبـة الطالب الجامعي ،مكة المكرمة ،ط٢ ،١٩٨٦ .
- الزجاجي _***الايضاح في علل النحو***، تحقيق مازن مبارك ،دار النفائس ،بيروت ،ط١ ، ١٩٧٤، ط٥، ١٩٨٦ .
- الزمخشري _***الكشاف***، تحقيق مصطفى حسن احمد ،دار الكتاب العربـي ،بيـروت ، ط٣، ١٩٨٧ .
- السلسيلي _***شفاء العليل في ايضاح التسهيل***، تحقيق الشريف عبدالله الحسيني ،المكتبة الفيصلية ،ط١ ،١٩٨٦ .
- السيرافي _***شرح كتاب سيبويه***، تحقيق احمد حسين المهدي وشـريكة ، دار الكتـب العلمية ، بيروت ،ط١ ،٢٠٠٨ .
- السيوطي :

أ- ***همع الهوامع***، تحقيق عبدالعال المكرم ،دار البحوث العلمية ،الكويت ١٩٧٩ .

ب- ***شرح شواهد المغنى***، تعليق احمد ظافر كوجان ،دار مكتبة الحياة بيروت .

ت- ***الأشباه والنظائر في النحو***، تحقيق عبد العال مكــرم ،مؤســسة الرســالة ، بيروت، ط١ ،١٩٨٥ .

- الشنقيطي _***الدرر اللوامع***، تحقيق عبد العال مكرم ،دار البحوث العلميــة ،الكويــت ، ط١،١٩٨٣ .
- العكبري _***التبيين***، تحقيق عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الاســلامي ،بيــروت ، ط١، ١٩٨٦ .
- المالقي _***رصف المباني***، تحقيق أحمد الخراط ،مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق .
- المبرد :

أ- ***الكامل***، تحقيق محمد أحمد الدالي ،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،ط٢، ١٩٩٣ .

ب- ***المقتضب*** _تحقيق محمد عظيمة ،عالم الكتب بيروت .

- ***ديوان إمرئ القيس***, دار صادر, بيروت.
- ***ديوان زهير بن أبي سلمى***, شرحه عمر فاروق الطباع, بيروت- لبنان.
- ***ديوان النابغة الذبياني***, تحقيق علي الهروط , ١٩٩٢.
- سيبويه _***الكتاب***، تحقيق عبد السلام هارون ،دار الجيل ،بيروت ،ط١ ،١٩٨٣
- لويس شيخو _***شعراء النصرانية في الجاهلية***، مكتبة الادب ، ميدان الابرا , مصر.

Sibawayh's Poetic Citations in "Christian Poets in the Pre-Islamic Era"

A Grammatical Study

Abstract

This study included fourteenth lexical problems; Albasrien agreed on six of them and AlKofein on two of them and had special opinion in six problems.

AlBasiren agreed on the problem of construct the time adverbs if it is add to construct or verb phrase with past verb. And agreed with them in the probability of raise the condition verb, to averment if the conditional verb past and is not permitted to site the separate pronoun in the site of connecting verb in choosing the speech except on poem necessities.

AlKofien agreed on the problem of the advanced name on the verb will be its subject and not inchoative and that will be for poem necessaries specially if the name located between the noun of the conditional sentence and its verb.

The problems distinguished in special opinion with out took on the opinion of the Basrien or AlKofien:

- the first problem which one of the factors deserved confliction when Omro'o Alqayes said:

If I do for the lowest live it will be enough for me and I will not demand mush amount of many.

- the second problem: related to the cut exception in AlDobiani poem.
- the third problem: separate between "how" and say that it is adverb or prepositional phrase or the verb in Zuhair say:

Sinan ran far distances of land and there is long, long distance till now he is not received

- the fourth problem: it is \ is not possible to collect the vocative on the noun phrase and we can assume the ignore of the vocative letter when AlDobeani Said:
- God and all people imprecation beside good people on Samain as abad neighbour
- The fifth problem
- It is permit or not permit loud the voice on the vocative in the pronoun "except". When Zohier said:
- AL Ekremah take your demands and do not forget our relations and the spouses we can not forget them
- And sixth problem discussed discussed also.